نشرة إخبارية □ نشرة غير دورية □ العددان ١٠٣ ،١٠٤ □أغسطس/آب ، سبتمبر/أيلول ١٩٩٦

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تصعيد العدوان على الشعب الفلسطيني

بديلاً للسلام

بعد اكثر من ثلاث سنوات من توقيع اتفاقيات أوسلو ، وما أعقبها من اتفاقيات عديدة ، نحت اسرائيل كل مظاهر التجميل لاحتلالها المديد لفلسطين ، والاراضى العربية المحتلة ، وآثرت أن تتعامل فى الأمور بمسمياتها الحقيقية .. ولم يكن افتتاحها لنفق تحت المسجد الاقصى مرتين فى اسبوع واحد بالتحدى للمشاعر الدينية والوطنية ، واقتحام المسجد الاقصى ، واستباحة مناطق الحكم الذاتى، والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين واعضاء السلطة الفلسطينية ، والتهديد باعادة احتلال المناطق التى أخلتها فى اطار اعادة " نشر قواتها " سوى بعض مظاهر استراتيجية طويلة المدى تعمد الى تكريس الاحتلال واستدامته ، وتضرب عرض الحائط بكل القرارات الدولية والمبادئ الانسانية .

فالافتتاح المفتعل للنفق الذى كان شرارة الاشعال للأحداث الأخيرة كان يجرى تنفيذه بدأب منذ سنوات فى اطار سياسة التهديد والتهويد ، تهديد المسجد الأقصى وتهويد القدس العربية التى تسعى اسرائيل وفق سياسة معلنة لاستقطاعها من الحق العربى ، وتكريسها " عاصمة أبدية لاسرائيل ".. وتوسيع الاستيطان كان وما زال ، رغم الاجماع الدولى على معارضته ، آلية اسرائيلية نشطة لتغيير المعالم الديمغرافية للبلاد وتكريس واقع الاحتلال وضم الاراضى الفلسطينية من قبل كل الاتفاقيات ، ومن بعدها ، يسبقه ويتبعه نزع ملكيات الفلسطينيين ، وتسليح المستوطنين ، وتوفير قوات احتلال اضافية لتأمينهم وشق طرق التفافية لوصل حلقاته .. أما التزامات اسرائيل "السلامية " فلم تتجاوز فى ذروتها الجدل حول تجميد الاستيطان لثلاثة أشهر إبان مفاوضات السلام المصرية الاسرائيلية ، أو توسيع المستوطنات القائمة بدلاً من انشاء مستوطنات جديدة ابان المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية فى ظل حكم حزب العمل فيما ظل آلية نشطة لتكريس الاحتلال فى كل الحالات .

أما المعالجة الدولية القاصرة للأحداث الأخيرة والتى بدأت بقرار ضعيف من مجلس الأمن بفضل تهديد الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أى قرار يدين اسرائيل ، فلم يدن اسرائيل ، واكتفى بدعوتها لاغلاق نفق البراق ، ونهيها عن قتل الفلسطينيين ، وحثها على استئناف محادثات السلام . وحتى هذا القرار الضعيف فقد رفضته اسرائيل بزعم أنه غير متوازن ، وامتنعت امريكا عن التصويت عليه حتى لا يجهض جهودها لترتيب لقاء بين رئيس وزراء اسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية .

ثم جاءت الدعوة للقاء القمة المرتقب على جدول أعمال يكرس منطق تفتيت القضية، ويتجه نحو بحث أعراضها دون جوهرها على خلفية مطالب اسرئيلية تستهدف وقف أعمال العنف ، واستمرار الاستيطان والاحتلال ورفض المرجعية التى انبثقت عن مؤتمر مدريد، وقرارات الأمم المتحدة . وانتهت القمة الى نتائج تكرس الأمر الواقع بالدعوة لاجراء محادثات غير محددة المدة ، وفتحت ثغرة كبيرة فى الموقف الفلسطينى بإعادة التفاوض على اتفاقيات سبق ابرامها بين السلطة الفلسطينية واسرائيل فى ظل تهديدات صريحة باعادة احتلال مناطق الحكم الذاتى ، ونزع سلاح الشرطة الفلسطينية، ووفق تصورات مبهمة ومشروطة لاعادة انتشار القوات الاسرائيلية فى الخليل.

لقد ركزت التحليلات السياسية على مشكلة افتتاح نفق البراق، وذهب بعضها لانتقاد السياسة الرعناء والعدوانية للحكومة الاسرائيلية الجديدة ، وركز البعض الآخر على الانحيازات الامريكية والتنافس بين مرشحى الرئاسة الامريكية لارضاء اسرائيل ، واذا كان كل ذلك صحيحاً ، فان من الصحيح أيضا الا تنصرف الجهود التى تسعى لازالة آثار العدوان الجديد بعيدا عن جذوره الحقيقية وهى استمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية وانكارها المتواصل لحق تقرير المصير وحق الفلسطينيين فى العودة ، وانتهاك القرارات الدولية.

لقد عبر الشعب الفلسطينى - بانتفاضته الجديدة - كما فعل من قبل لثمان سنوات متواصلة عن رفضه للاحتلال وسياسة الالحاق والتبعية ، كما عبر عن اصراره على نيل حقه المشروع فى تقرير مصيره وبناء نظامه السياسى بارادته الحرة" .. وبقى على المجتمع الدولى أن يعمل على تنفيذ ما أقره بأرادته الحرة أيضا من سيادة حكم القانون بدلا من شريعة الغاب ، والا يكافئ اسرائيل كما فعل من قبل عقب كل عدوان لها على شعوب الأمة العربية بمنحها ميزة البدء من حيث انتهى عدوانها .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد أصدرت البيان التالى :-

تدين المنظمة العربية لحقوق الانسان المجازر التى ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنيين العزل فى فلسطين المحتلة، واستباحة مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى ، والتى راح ضحيتها عشرات من القتلى ومئات من الجرحى من المدنيين الفلسطينيين ، اثر الاجراءات الاستفزازية التى ارتكبتها بتدنيس

المقدسات الاسلامية ، ومحاولة فرض الأمر الواقع فى مخططها الرامى الى تهويد القدس، واستكمال مشروعها الاستيطانى .

وتعتقد المنظمة أن هذه الاجراءات ، التى قوضت عملية السلام الهشة ، بمثابة اعلان الحرب على الشعب الفلسطينى ، وترجمة واقعية للتوجهات العدوانية التى بادرت باعلانها حكومة اسرائيل الجديدة منذ ثلاثة أشهر بالمخالفة لكل المواثيق ، واتفاقية جنيف المعنية بحماية المدنيين تحت الاحتلال ، بل وأيضاً بالمخالفة لالتزاماتها التعاقدية مع منظمة التحرير فى اطار اتفاقيات الحكم الذاتى، والتى تقصرعن بلوغ الحد الأدنى للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى .

لقد دعت الدوائر السياسية منذ تولى الحكومة الاسرائيلية الجديدة السلطة ، الى إعطائها مهلة لترتيب أوضاعها لاستئناف العملية السلمية والوفاء بالتزاماتها وتشجيعها على المضى فى عملية السلام ، بدلاً من التصدى لسياستها ، لكن أثبتت الاجراءات الأخيرة، بما فى ذلك دعم سياستها للاستيطان ووقف استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاقيات الحكم الذاتى ، وتعطيل مباحثات المرحلة النهائية، اثبتت ان المطلوب هو التحرك الفورى للتصدى لهذه السياسات وليس الركون الى نوايا لم تدعيها الحكومة الاسرائيلية .

ومن ثم تطالب المنظمة المجتمع العربى والدولى ممثلاً بكافة حكوماته وفئاته ومؤسساته وأحزابه السياسية بتحمل مسئولياته فى دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وفى مقدمتها حقه المشروع فى مقاومة الاحتلال ، والدفاع عن مقدساته وهويته ، كما تطالب المجتمع الدولى بحمل اسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية ، بما فى ذلك إنهاء كافة أشكال الاحتلال للاراضى الفلسطينية المحتلة وفى مقدمتها القدس العربية، والاقرار بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وحقه فى العودة ، وبناء نظامه السياسى ، وتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق فى المذابح التى ارتكبتها قوات الاحتلال والمستوطنيين اتجاه المدنيين العزل ، وداخل دور العبادة ، وفقاً لما جاء فى اتفاقية جنيف .

تقارير دولية وعربية

معايير العمل الدولية فى مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية وسياسات التكييف الهيكلى

أكدت منظمة العمل الدولية أن تطبيق اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم رقم ٨٧ واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية رقم ٩٨ ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام الحقوق المدنية والسياسية ، وأنه لا يجوز اخضاع هذا التطبيق لشرط بلوغ البلد أولاً مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادى . ولاحظت أن تصديق مزيد من الحكومات على هاتين الاتفاقيتين من شأنه أن يعزز حماية نقابات العمال وقضية العدالة الاجتماعية وظروف العمل الانسانية فى جميع ارجاء العالم.

جاء ذلك من خلال تقرير أنشطة منظمة العمل خلال عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ الذى تقدم به المدير العام للمنظمة ميشيل هانسن الى الدورة الثالثة والثمانين لمؤتمر العمل الدولى فى عام ١٩٩٦ .

وأشار التقرير الى ان الاستقصاء العام الذى أجرته لجنة الخبراء بالمنظمة الدولية عام ١٩٩٥ قد تناول حماية العمال من الفصل غير المبرر ، وأقر بأن انهاء الاستخدام وإن كان جائزاً لتمكين المنشآت من البقاء والتطور ، إلا أنه يتعين معه ضمان حد أدنى من الحماية للعمال.

واضاف التقرير بأن تشريعات العمل لا تزال تشكل اداة رئيسية للحكم على السياسة الاجتماعية فى مجالات عديدة ، كما انها تعد أداة حيوية لإرساء الضمانات الديمقراطية فى ميدان العمل وبخاصة فى البلدان التى تمر بمرحلة تحول سياسى واقتصادى .

وأوضح التقرير أن القطاعات الصناعية الأولية التى ما زالت تلعب دوراً هاماً فى اقتصاديات كثير من البلدان ، تتعرض لضغوط شديدة من أجل تحسين انتاجيتها فى مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب المنتجين الاخرين أو المنتجات البديلة ، وقد تؤدى هذه الضغوط لتقويض المبادئ الأساسية للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية عندما تشعر المنشآت بأن ربحيتها ، ان لم يكن بقاؤها ذاته معرضاً للخطر . غير أن التقرير يؤكد فى هذا الصدد أن العلاقات الصناعية السليمة المستندة الى التطبيق البناء لهذه المبادئ ، يمكن أن تسهم اسهاماً كبيراً فى تحسين الانتاجية .

وينظر التقرير الى ان نقابات العمال تؤدى دوراً أساسياً فى المجتمعات الديمقراطية بوصفها مؤسسات تمثل مصالح العمال على مستوى المنشأة وعلى المستوى القطاعى ، وكذلك من خلال المشاورات التى تجريها مع واضعى السياسات على المستوى الوطنى ، كما تقدم اسهاماً هاماً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفاء بالتزاماتها بحماية وتعزيز حقوق الانسان الأساسية والحقوق النقابية والنهوض بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر . غير ان التقرير يلاحظ أن النقابات العمالية تواجه تحديات متزايدة نتيجة للابتكارات والتغيرات التكنولوجية السريعة فى ميدان تنظيم العمل والتعديلات التى تطرأ على ترتيب العلاقات الصناعية على مستوى المنشأة وتنفيذ برامج التكييف الهيكلى وعمليات التكامل الاقتصادى الاقليمى والاصطباغ بالعالمية ، كما تتزايد المسئوليات الاجتماعية التى تشجع تنظيم العمال فى القطاعات غير المنظمة ، والمؤسسات الشريكة فى الحملات الرامية للقضاء على عمل الاطفال ، ومجموعات الضغط المطالبة باعتماد سياسات وتدابير ترمى الى

مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى الاستخدام ، وحماية البيئة لضمان تنمية مستدامة .

وشدد التقرير على أن العمل من أجل تخفيف حدة الفقر يتطلب خلق فرص للاستخدام وتحسين الوظائف الموجودة وهو ما يستلزم ايجاد بيئة تفضى الى النهوض بالعمالة مع الحرص على تعزيز المعرفة بوضع سوق العمل على المستويين الوطنى والدولى وتحقيق القبول واسع النطاق لمبادئ منظمة العمل الدولية ، ولاسيما من جانب المؤسسات المالية الدولية .

وأشار فى هذا الصدد الى أن سياسات وتدابير التكييف الهيكلى وان كان يمكن أن تساعد على تخفيف الفقر من خلال رفع معدل النمو الاقتصادى وزيادة الطلب على السلع والخدمات التى ينتجها الفقراء ، فإن اسهامها فى تخفيف الفقر فى أفضل الاحوال ليس سوى اسهام متباطئ وغير مباشر . ولاحظ التقرير ان عديداً من الدول الاعضاء يواجه قرارات حاسمة بشأن تدابير التكييف الهيكلى الواجب اتخاذها بما فى ذلك برامج الخصخصة . فى خضم محاولتها تحسين فعالية الخدمات دون التسبب فى زيادة الفقر والتوترات الاجتماعية .

واستناداً الى الدراسات التى اجريت فى العديد من البلدان لتقييم اسباب نجاح أو فشل سياسات وبرامج ومشاريع مكافحة الفقر ، أكد التقرير ضرورة أن تربط السياسات بين تحقيق نمو اقتصادى مستدام والحد من الفقر ، واشار الى أن تحقيق التقدم يتوقف على وجود قاعدة سياسية لدعم الاصلاح الذى يتعزز من خلال المشاركة الشعبية، ولاحظ أن برامج التكييف الهيكلى لا تزال تكرس دور البلدان الافريقية كمورد للمواد الأولية ذات الأسعار المتدهورة ، مؤكداً ان عودة هذه البلدان الى مسيرة التنمية - لا النمو فحسب - يتطلب تنويع اقتصاداتها فى اتجاه التصنيع بعيداً عن الزراعة والحاصلات التصديرية ، كما شدد على ضرورة اختيار التكنولوجيات الزراعية غير الضارة بالبيئة .

وأكد التقرير على ان تراجع دور الدولة فى الحياة الاقتصادية يضع المنشآت التعاونية ولاسيما فى الزراعة والصناعات الزراعية فى وضع مثالى يؤهلها لتوفير فرص الاستخدام المستدامة لاعداد كبيرة من الناس بمن فيهم أولئك الذين باتوا فائضين عن الحاجة بفعل تدابير التكييف الهيكلى والتحويل الى القطاع الخاص، وهذا هو ما دعا التقرير الى التأكيد على أهمية تنمية منشآت تعاونية منظمة ديمقراطياً وتدار ادارة سليمة تكون قادرة على توفير الدخل والخدمات لاعضائها ، وشدد على الحاجة الى تحرير التشريعات الخاصة بالتعاونيات والحد من تدخل الدولة فى شئونها .

وانطلاقاً من اقرار منظمة العمل بأن الاستثمار فى مجال تنمية الموارد البشرية هو العنصر الرئيسى لتعزيز الانتاجية والقدرة التنافسية الوطنية فى اقتصاد يتسم بالعولمة ، يؤكد التقرير على أن تحسين مهارات القوى العاملة يشكل وسيلة فعالة لتحقيق الهدف المزدوج فى رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة العدالة الاجتماعية .

كما يكتسب تدريب القوى العاملة وبخاصة لدى العاطلين والعمال الفائضين أهمية خاصة فى سياق تنفيذ تدابير التكييف الهيكلى والانتقال الى اقتصاد السوق . ويرى التقرير فى هذا الصدد ان تخفيف الفقر ومكافحة البطالة بين أشد الفئات تضرراً يملى الاهتمام بصورة خاصة بنظم التدريب القائمة على المجتمع المحلى والتى تستهدف تعزيز الانشطة المولدة للدخل من اجل الفئات المعدمة فى القطاع غير المنظم فى المناطق الريفية والحضرية .

وفى اطار تعزيز المساواة والحماية الاجتماعية الذى يعد محوراً أساسياً لنشاط منظمة العمل الدولية ، يشير التقرير الى ما انتهى اليه عديد من الحلقات الدراسية التى باشرتها المنظمة الدولية بهدف التوعية بوضع المرأة فى مختلف الاقاليم وتحديد استراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين . وقد أكدت هذه الحلقات الدراسية أهمية تعبئة المجموعات النسائية والتمثيل الملائم للنساء فى عملية اتخاذ القرارات والتسيير الفعال للالية الثلاثية (الحكومات ، وممثلى العمال ، وممثلى اصحاب الاعمال) وشددت على دور خدمات الدعم الاجتماعى بما فيها رعاية الطفولة وضرورة تكييف نظم الضمان الاجتماعى وسائر اشكال الحماية الاجتماعية بغية اتاحة تغطية كافية للفئات المتنوعة من النساء العاملات .

ولاحظ التقرير ان التمييز فى مجال المهن لايزال من اهم اشكال اللامساواة فى سوق العمل فى شتى ارجاء العالم ، حيث يتم التمييز بين المرأة والرجل فى المهن على أساس انماط جامدة قائمة على الجنس ، وتكون الاجور اعلى بكثير فى المهن التى يشغلها الذكور . واشارت التقديرات الاحصائية الى ان اعلى مستويات التمييز المهنى توجد فى الشرق الأسط وشمال افريقيا .

وفي ما يتعلق بالبرنامج الدولى الذى تتبناه منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٩٢ للقضاء على عمل الاطفال ، يشير التقرير الى ان انتشار ظاهرة استغلال العمال الاطفال على نطاق واسع انما ترجع الى سهولة انقيادهم وعدم تنظيمهم ، ويؤكد ان الاعمال الخفيفة لبضع ساعات يومياً والتى يمارسها الاطفال فوق الرابعة عشرة فى اطار الاسرة وكجزء من تعليمهم وتدريبهم غير الرسميين تشكل جزءاً من عملية نموهم الطبيعية ومن ثم لاتعتبر ضارة . أما عمل الاطفال الذى ينبغى استئصاله فهو ذلك الذى يقوم به الاطفال فى اعمار اقل من ذلك وفى ظل ظروف تعوق نموهم البدنى والروحى والعقلى . ومن ثم فإن البرنامج الذى تتبناه المنظمة الدولية يهدف الى وضع حد لهذه الممارسات ويضع على رأس أولوياته الاطفال الاكثر تضرراً والذين يعملون تحت ظروف العمل الجبرى والرق ، والاطفال الذين يعملون فى مهن خطيرة ، والاطفال العاملين دون ١٢ سنة من العمر.

ويؤكد التقرير على انه يتعين على الحكومات فى اطار سياساتها الوطنية المتعلقة بعمل الاطفال ان تضمن توفير التعليم الاساسى الممول حكومياً لجميع الاطفال ، واتخاذ تدابير خاصة لضمان حصول الأطفال العاملين على التعليم ومنع تسربهم من العملية التعليمية.

وفى مجال تطبيق مبدأ مساواة العمال المهاجرين فى المعاملة والقضاء على التمييز ضدهم فى دول الاستقبال يشير التقرير الى ما خلصت اليه حلقات دراسية عديدة بشأن الحاجة الى زيادة فعالية المؤسسات المعنية باحوال العمالة المهاجرة مثل مكاتب الهجرة ووكالات التشغيل والسلطات المختصة بالهجرة ، وتعزيز التعاون بين البلدان المرسلة للأيدى العاملة والبلدان المستقبلة لها عن طريق الاتفاقيات الثنائية متعددة الاطراف ، ومكافحة الهجرة غير المراقبة وغير المشروعة من اجل العمل وخاصة عن طريق تقليل تكلفة القنوات الرسمية للهجرة وزيادة فعاليتها وتيسير الوصول اليها.

عشية التطورات الفلسطينية الأخيرة : لجنة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضية الفلسطينية تدين مماطلة اسرائيل فى تنفيذ الاتفاقيات الدولية

أدانت المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضية الفلسطينية اسرائيل على مماطلتها في تنفيذ الإتفاقيات الدولية وعدم التزامها بالمواثيق الدولية وذلك في اجتماع الأمم المتحدة العالمى للمنظمات غير الحكومية الذى عقد في جنييف في الفترة من ٢-٤ سبتمبر ١٩٩٦ . وقد أسفر هذا الاجتماع عن عدة توصيات وتأكيدات جاءت في البيان الختامى كما يلى :

- اكدت المنظمات غير الحكومية مساندتها المطلقة لحق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره وحقه فى العودة وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، وأكدت على تقديم المساعدات الكاملة اللازمة لبناء الدولة الفلسطينية .

- عارضت المنظمات غير الحكومية أى تصرف إسرائيلى من شأنه التحديد المسبق للنتائج النهائية للمفاوضات الخاصة بقضايا الوضع الدائم وهى المتعلقة بالقدس ، والمستوطنات الإسرائيلية - اللاجئين وحق العودة . ورات المنظمات غير الحكومية ان قضايا الوضع الدائم من الأهمية بمكان لأى سلام عادل ودائم .

- راقبت المنظمات غير الحكومية ببالغ الأهتمام الممارسات الاسرائيلية المتكررة في تنفيذ الاتفاقيات كما راقبت بحذر شديد اغلاق المؤسسات الفلسطينية والقمع الذى يحدث من قبل السلطات الاسرائيلية في القدس. وادانت الممارسات الاسرائيليةالارهابية والقمعية تجاه الفلسطينيين والتى من شانها تقويض عملية السلام . ومن أمثلة هذه الممارسات اغلاق القدس الشرقية ، والضفة الغربية وغزة ، وتقييد انتقال الفلسطينيين ، وتقييد حرية العبادة وتقييد حرية انتقال البضائع ...الخ من القيود الاسرائيلية المستمرة .

- ناشدت المنظمات غير الحكومية جميع المنظمات غير الحكومية في العالم أن تنشر اى انتهاك اسرائيلى لحقوق الانسان الفلسطينى تستطيع رصده . كما طالبت بالافراج غير المشروط عن المحتجزين والمسجونين الفلسطينيين وذلك في اطار بنود الاتفاقيات التى تم توصل اليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

- طالبت المنظمات غير الحكومية المجتمع الدولى ، وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربى أن يحث اسرائيل على أن تلتزم بتعهداتها والتزاماتها في اعلان المبادى والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، وان يلتزم المجتمع الدولى بتنفيذ التزاماته لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة .

وقد حددت اللجنة العالمية للمنظمات غير الحكومية الخاصة بالقضية الفلسطينية واللجنة الأوربية ، العام القادم ليكون عام المساندة العالمية للشعب الفلسطينى . وفى اطار ذلك سيتم تنظيم حملات حول بعض القضايا مثل مستقبل القدس ، المستوطنات الاسرائيلية ، الضفة الغربية وغزة ، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين .

وفى نهاية البيان اكدت المنظمات غير الحكومية على ضرورة توطيد العلاقات التعاونية بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض وأكدت على ضرورة استمرار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف .

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات وقضايا الوطن العربي

بحثت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، التابعة للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، خلال دورتها الثامنة والأربعون، بعض القضايا المتعلقة بالوطن العربي ، وأصدرت قرارات تتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل ، وحالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، والحالة الانسانية في العراق ، وحالة حقوق الانسان هنالك.

أعربت اللجنة في القرار المتعلق **بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل عن بالغ قلقها إزاء عدم احترام إسرائيل لإتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص وقت الحرب وعدم قيامها بتطبيق هذه الإتفاقية على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وإعادة التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة وبما فيها القدس يشكل بحد ذاته إنتهاكا جسيما لحقوق

الإنسان ، وأن مواصلة فرض العقوبة الجماعية باغلاق الأراضي الفلسطينية منذ فبراير/شباط ١٩٩٦ وعزل المنطقة المحتلة ، تشكل إنتهاكاً جسيماً لمبادئ القانون الدولي ولاحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب وللشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، كما أعادت التأكيد على أن إصرار إسرائيل على إبقاء وتوسيع مستوطناتها وإنشاء مستوطنات جديدة أمر يتعارض مع عملية السلام مؤكدة على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى وطنه وفي تقرير المصير دون أي تدخل اجنبي وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على تراب الوطن. وطالبت اللجنة ، في قرارها من الدول الأطراف في إتفاقية جنيف أن تكفل احترام اسرائيل للإتفاقية وأن توفر الحماية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الإحتلال الى حين إنتهائه. كما طالبت اسرائيل الإمتناع عن إنشاء المستوطنات ، وتفكيكها ، وعدم تغيير الطابع الديمغرافي للأراضي المحتلة والإمتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ الذي يعتبر ان فرض اسرائيل لقوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري قراراً باطلاً وليس له أي أثر قانوني دولي.

وقد طلب القرار الى السلطة الفلسطينية التقيد بكافة المعايير الدولية الراهنة في ميدان حقوق الإنسان، وأن تتيح سبل الوصول الى سجونها والجهات القائمة بالإستنطاق عن طريق المنظمات الدولية .

دعت اللجنة ، في قراراها ، الأمين العام للأمم المتحدة أن يزودها في دورتها المقبلة بقائمة مستوفاة للتقارير والدراسات والإحصاءات والوثائق الأخرى المتعلقة بقضية فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، وكذا تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ، وجميع المعلومات الأخرى ذات الصلة بتنفيذه. وقد صادقت عليه بموافقة ١٥ عضواً ومعارضة ٤ أعضاء وإمتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

وفيما يتعلق بقرار اللجنة الخاص **بالحالة في الشرق الأوسط** فقد أعادت التأكيد على أن تحقيق سلام عادل شامل في الشرق الأوسط أمر لابد منه لإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المنطقة. وأعربت عن تأييدها للدور النشط الذي تقوم به الأمم المتحدة في عملية السلام وبصورة خاصة ما تقدمه من مساعدة في تنفيذ إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي الذي وقعته حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير. وطالب القرار كل الأطراف في عملية السلام ان تواصل جهودها بنفس النشاط والسرعة. وقد صادقت اللجنة على هذا القرار بدون تصويت.

وعن القرار المتعلق **بالحالة الإنسانية في العراق** فقد اعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تشير الى العواقب الخطيرة التي تترتب من جراء الحظر المفروض على العراق طوال السنوات الستة الماضية ، على جميع السكان المدنيين وخاصة الأطفال والنساء وطبقات السكان الأقل حظاً رغم قرار مجلس الأمن الخاص" بصيغة النفط مقابل الغذاء " ، حيث ظل هذا القرار قاصر عن الوفاء بالإحتياجات الدنيا للسكان المدنيين ولاسيما الغذاء والدواء. وقد ناشد القرار المجتمع الدولي بأكمله وجميع الحكومات، بما فيها حكومة العراق ، لتسهيل إمداد السكان المدنيين بالغذاء والدواء.

وصادقت اللجنة على هذا القرار بدون تصويت.

وحول قرار اللجنة الخاص **بحالة حقوق الإنسان في العراق** فقد أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء الحصار الذي تفرضه حكومة العراق، وإزاء الخطورة القائمة لحالة حقوق الإنسان في العراق. وطلب القرار الى حكومة العراق أن تحترم جميع ما تعهدت به من إلتزامات تترتب على قبولها لقرار مجلس الأمن ٩٥/٩٨٦ ، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمم المتحدة لضمان توزيع الإمدادات الإنسانية توزيعاً نزيهاً ومنصفاً على جميع مناطق العراق ، وأن تسحب فوراً قواتها العسكرية المحيطة بمناطق الأهوار في الجنوب ، وأن تسمح بوصول الأمم المتحدة الى هذه المنطقة لتوزيع الإمدادات الإنسانية لها، وأن تسمح للاجئين الذين نزحوا عن هذه المنطقة بالعودة الى بيوتهم وأعمالهم, كما طالب القرار الحكومة العراقية بالغاء المراسيم غير الإنسانية التي تنص على وشم المعارضين ، وإعادة تأهيل ضحايا هذه المراسيم ، وأن توقف الأفعال الإرهابية ضد قادة المعارضة وموظفي الأمم المتحدة.

وطلبت اللجنة ، في قرارها ، الى الأمين العام للأمم المتحدة تزويد المقرر الخاص بكل المساعدة اللازمة لإضطلاعه بمهمته ، وقررت إبقاء حالة حقوق الإنسان بالعراق قيد النظر في دورتها المقبلة. وقد صادقت اللجنة على هذا القرار بموافقة ١١ عضو ومعارضة ٨ أعضاء وإمتناع ٧ أعضاء عن التصويت.

الديمقراطية في مصر .. المصير المجهول
(التقرير الثانى للمنظمة المصرية لحقوق الانسان بشأن متابعة الطعون القضائية فى الانتخابات النيابية)

تحت هذا العنوان أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريرها الثاني عن متابعة الإنتخابات التشريعية لمجلس الشعب عام ١٩٩٥ وذلك عبر متابعتها للطعون الانتخابية التي قدمت أمام القضاء الإداري ومحكمة النقض.

وكانت المنظمة قد أصدرت تقريراً سابقاً بنفس الخصوص بعنوان " الديمقراطية في خطر " تضمن أعمال المتابعة الميدانية التي قامت بها المنظمة للعملية الإنتخابية التي أجريت في ١٩٩٥/١١/٢٩، و١٩٩٥/١٢/٦.

وقد أعربت المنظمة عن استيائها الشديد لتجاهل أحكام القضاء والتي قضت بوقف إعلان نتيجة الإنتخابات في ٩٥ دائرة خاصة باعتبارها أحكام نهائية واجبة التنفيذ لم تقم وزارة الداخلية بتنفيذها وقامت بالطعن على هذه الأحكام لعرقلة هذا التنفيذ.

ويرصد التقرير القرارات الصادرة من محكمة النقض والتي عرض عليها ٩١٥ طعن رصدت المنظمة منها قبول المحكمة ٢٠٠ طعن (مائتي طعن) وقررت بطلان الإنتخابات التي تمت في هذه الدوائر. وبينت المنظمة أن هذه القرارات الصادرة من المحكمة بخلاف تلك الطعون التي مازالت المحكمة تنظرها حتى الآن تمثل ٥٠ دائرة (خمسون دائرة) من إجمالي ٢٢٢ دائرة هي مجمل الدوائر الإنتخابية على مستوى الجمهورية.

ولفتت المنظمة النظر الى الموقف المتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي اتخذه مجلس الشعب بعدم الاعتداد بهذه الأحكام التي تأسست على أسباب قانونية مدعمة بالوثائق على التجاوزات التي شابت العملية الإنتخابية والتي تشير باصابع الاتهام في أغلب هذه الطعون الى العديد من المؤسسات التنفيذية الحكومية.

وينقسم تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان الى خمسة أقسام: يتناول القسم الأول منها الطعون الانتخابية أمام القضاء الإداري ، ويتناول القسم الثاني الطعون الانتخابية أمام محكمة النقض، ويقدم القسم الثالث: توصيات المنظمة ، كما يتضمن القسم الرابع عدداً من المرفقات تشمل: بيانات بكافة الطعون الإنتخابية المنظورة أمام المحكمة الإدارية العليا ، والطعون الإنتخابية المقدمة أمام محكمة النقض، والطعون التي قضت فيها المحكمة بالبطلان في ١٨٩ منها (مائة وتسعة وثمانون طعناً من إجمالي مائتي طعن قضى فيها بالبطلان) ، والدوائر الإنتخابية التي قضى ببطلان الإنتخابات بها.

ويخلص تقرير المنظمة المصرية الى أن المعلومات الواردة بهذا التقرير تؤكد على تجاهل الحكومة المصرية ، الذي قد يصل الى حد العمد لتوفير الشروط الملائمة لتطور الأوضاع الديمقراطية في البلاد ، فضلاً عن تعمدها لضرب مبدأ الفصل بين السلطات في الصميم وذلك بتجاهل تنفيذ أحكام القضاء المختلفة تحت اسباب ومبررات غير مقبولة ولاتتسق مع السائد من مفاهيم الديمقراطية والحرية. وترى المنظمة المصرية على ضوء الوارد بالتقرير ضرورة تعديل المادة ٩٣ من الدستور والتي تنتقص من حجية القرارات الصادرة من محكمة النقض بشأن الطعون الإنتخابية وتقصر دورها على التحقيق ، وتعطي القرار النهائي لمجلس الشعب المطعون في صحة عضوية اعضائه أصلا فتجعل المتهم هو الخصم والحكم في آن واحدا عصفاً بمبدأ الرقابة القضائية. وناشدت المنظمة كافة مؤسسات المجتمع المدني للتضامن معها في هذا الموقف في محاولة للتطوير السلمي للديمقراطية في مصر لأنه وبدون هذا التطوير سيصبح المجال مفتوحا لإنتهاج العنف كوسيلة للتغيير ومن ثم فان أحد اساليب محاصرة تطور إنتهاج العنف من أجل التغيير هو تثبيت قواعد حقيقية للعمل الديمقراطي تسمح بالاشتراك في الحياة العامة للمواطنين على قدم المساواة عبر صناديق الإنتخابات.

***

الجمعية المغربية لحقوق الانسان تصدر تقريرها السنوى عن انتهاكات حقوق الانسان بالمغرب

أصدرت الجمعية المغربية لحقوق الانسان تقريرها السنوى الأول عن انتهاكات حقوق الانسان بالمغرب خلال الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٤ وحتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥. واعتمد التقرير على الانتهاكات التى تم رصدها ومتابعتها من طرف الجمعية ، وكذلك على شكاوى المواطنين وما نشرته الصحافة الوطنية. وينقسم التقرير الى قسمين أساسيين ، يتناول "الأول" الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية ، أما " الثانى " فيرصد انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتتبع القسم الأول من التقرير استمرار " الاعتقال السياسي " رغم العفو العام الشامل الصادر فى يوليو/تموز ١٩٩٤ والذى استفاد منه حوالى ٣٥٦ شخصاً ، حيث تتوافر لدى الجمعية المغربية لائحة تضم حوالى ستين مواطناً لا يزالون معتقلين تعسفياً لأسباب سياسية . وقد ناشد التقرير السلطات المعنية إصدار نص تشريعى بالعفو الشامل وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وضمان حرياتهم .

كما أكد التقرير أن " الاختفاء القسرى " لا يزال يمارس فى المغرب رغم كل التصريحات الرسمية باحترام حقوق الانسان كما يتعارف عليها دولياً ، حيث سجل التقرير ١٦ حالة جديدة للاختفاء القسرى من بينها ٨ حالات لأشخاص اختفوا خلال العام ١٩٩٥ بالاضافة الى استمرار غموض مصير عشرات المعتقلين منذ سنوات طويلة . كذلك يعكس التقرير تواصل الانتهاكات الحكومية للحق فى الرأى والتعبير والتجمع السلمى وتأسيس الجمعيات واتخاذها أشكالا متعددة خلال العام ، ومنع اصدار تراخيص بتأسيس بعض الجمعيات، ومصادرة حق بعض الأحزاب والجمعيات المعترف بها قانوناً فى إقامة تجمعات جماهيرية وندوات ثقافية وقانونية .

وبخصوص " الوفيات فى ضيافة الشرطة " يرصد التقرير وفاة ١٣ شخصاً خلال العام ١٩٩٥ ، لأسباب ترجع الى التعذيب وإساءة المعاملة والأوضاع السيئة داخل السجون ، أو الى سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية وغياب وسائل النظافة .

وعن الحق فى التنقل والسفر ، بيّن التقرير استمرار حرمان ما يزيد على ٦٢ شخصاً من جوازات سفرهم رغم إصدار الجمعية المغربية عدة بيانات حول الموضوع ومخاطبة السلطات أكثر من مرة بشأن تمكين هؤلاء الأشخاص من جوازات سفرهم وكفالة حقهم فى التنقل . وفى الوقت الذى أكد التقرير على ضرورة استقلال القضاء القانونى والفعلى عن السلطة التنفيذية ضماناً لتحقيق العدالة ، فقد نبه الى خطورة الأوضاع داخل السجون المغربية حيث يرجع القانون المنظم للسجون الى عهد الاستعمار ويتناقض جوهرياً مع المادة ١٠ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، كما لا يزال السجناء يتعرضون لانتهاكات متواصلة على مختلف المستويات (الجسدية ، والنفسية ، والعصبية).

ويتناول القسم الثانى من التقرير الانتهاكات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فيرصد تواصل الانتهاكات الحكومية للحقوق النقابية خلال العام ١٩٩٥ ، والتى تجسدت فى اعتقال ومحاكمة عشرات العاملين والنقابيين لممارسة حقوقهم فى الاعتصام والاضراب السلمى عن العمل أو المطالبة بحقوقهم النقابية. وكذلك يرصد التقرير استمرار تدنى مستوى التمتع بالحقوق الاجتماعية والصحية بالنظر الى انخفاض مستوى الاجور مقارنة بغلاء الأسعار وتدهور الخدمات الصحية العمومية.

كما سجل التقرير حرمان فئات واسعة من المواطنين من الحق فى الشغل نتيجة استفحال أزمة البطالة التى عمت حاملى الشهادات العليا ، وما نتج عنها من انعكاسات سلبية كالاجرام والدعارة والهجرة والتسول .. الخ ، مع غياب أى نظام للحماية الاجتماعية .

وقـــائـــع ومـــتـــابـــعـــات

المغرب :

التعديلات الدستورية الجديدة تلقى تأييداً واسعاً

أجريت فى ١٣ سبتمبر/أيلول عملية الاستفتاء على تعديل الدستور بنسبة مشاركة عالية من كافة التيارات السياسية بلغت وفقاً للمصادر الرسمية الى ٨٢ ٪ كما بلغت نسبة الموافقة على التعديل ٩٩٫٥٦ ٪ . ويقع الدستور الجديد فى ١٢ باباً موزعة على ١١٤ فصلاً ، تعالج تباعاً طبيعة النظام السياسى ، والحقوق والحريات العامة ، ووسائل ممارسة المشاركة السياسية ، وعلاقة السلطات بعضها ببعض، واجراءات تعديل الدستور .

وبمقتضى الدستور الجديد أصبح البرلمان المغربى يتكون من مجلسين ، الأول هو مجلس النواب ، الذى نُص على انتخاب كافة اعضائه بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات بعد ما كان يتم انتخاب ثلثى اعضائه بشكل مباشر والثلث الباقى بشكل غير مباشر . أما المجلس الآخر المستحدث فهو مجلس المستشارين الذى تقرر أن يتم انتخاب أعضائه بطريقة غير مباشرة لمدة تسع سنوات على أن يتم تجديد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات .

ولقد شملت المراجعة الدستورية ٥٨ فصلاً ، ويركز معظمها على استحداث مجلس المستشارين بجانب مجلس النواب (٣٢ فصلاً) ويمكن اجمال التعديلات في ما يلى :-

أ - تأكيد الدور الأول للمؤسسة الملكية من خلال المستجدات الجديدة لاختصاصات الملك تجاه كل من مجلس البرلمان والسلطة القضائية.

ب - العودة الى التأكيد على التخطيط الاقتصادى ، بعد أن كان دستور ١٩٩٢ قد نبذه ، وتعزيز مراقبة صرف الأموال العامة وترقية المجلس الأعلى للحسابات لمستوى مؤسسة دستورية ، وتعزيزه بالمجالس الجهوية للحسابات ، ودفع القطاع الخاص للمساهمة فى التنمية الاقتصادية .

جـ - تعزيز دور المؤسساتْ القضائية فى الرقابة ، ويظهر ذلك فى تدعيم المجلس الدستورى بزيادة اعضائه ، وتدعيم استقلاليتهم بحظر تجديد فترة ولايتهم .

د - اعادة هيكلة البرلمان بتبنى نظام المجلسين عن طريق احياء مجلس المستشارين الذى سبق أن عرفه المغرب فى ظل دستور ١٩٩٢ ، لكن عودة هذا المجلس جاءت وفق التعديلات الدستورية أكثر قوة وأعطت مجلس المستشارين تقريباً معظم الاختصاصات التى خولت لمجلس النواب خاصة فى مراقبة الحكومة.

و - تعزيز اللامركزية .

وقد تضمن الدستور الجديد الاشارة أو الاحالة الى تسعة قوانين تنظيمية تعتبر فى الفقه الدستورى مكملة للدستور ، ثلاثة منها غير موجودة ولم يسبق أن رأت النور وهى : تأليف مجلس المستشارين وانتخاب اعضائه ، وتحديد تركيب المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتنظيمه وصلاحياته ، والشروط التى يمكن معها ممارسة حق الاضراب الذى يضمنه الدستور . اما القوانين الستة الأخرى التى جرت الاشارة اليها فسوف تحتاج الى تعديلات جديدة لتصبح مطابقة للدستور وتتعلق بتأليف مجلس النواب وانتخاب اعضائه ، وقواعد تنظيم المجلس الدستورى ، وقواعد سير مجلس الوصاية لاضافة رئيس مجلس المستشارين الى اعضائه ، والشروط التى يصدر في ظلها قانون المالية ، وتحديد عدد اعضاء المحكمة العليا لمحاكمة الوزراء وكيفية انتخاب هؤلاء الاعضاء والمسطرة المحدد بها ، وتحديد طريقة تسيير اللجان النيابية (البرلمانية) لتقصى الحقائق ، وثلاثة قوانين عادية جرت الاشارة اليها ويتعين اصدارها أو تعديلها وتشمل : اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات ، والمجالس

الجهوية وقواعد تنظيمها وطرق سيرها ، والشروط التى يتولى العمال طبقا لها تنفيذ قرارات مجالس العماليات والاقاليم والجهات ، والقانون المتعلق بالجهات ، واختصاصات العمال وكيفية ممارستها .

وتستجيب هذه التعديلات الدستورية لبعض مطالب المعارضة السياسية والتى تقدمت بها " الكتلة الديمقراطية " . لكنها لا تفى بكل المطالب المطروحة .

وترى المنظمة أنه بغض النظر عن النسبة غير الواقعية التى عبرت عنها النتائج الرسمية للاستفتاء فإن هذه التعديلات قد حظيت بتأييد ملموس من الرى العام المغربى ومن الحزبين الرئيسيين المعارضين " الاتحاد الاشتراكى " و "الاستقلال " ودعتا الى دعمها فى الاستفتاء الذى اجرى عليها .

وترى المنظمة العربية لحقوق الانسان أن هذه التعديلات تعد فى ذاتها خطوة ايجابية فى تطوير الحق فى المشاركة حتى وان لم تستجب لكل التطلعات التى جرت الدعوة لها ، لكن يظل الفيصل فى نهاية الأمر هو الممارسة على أرض الواقع .

موريتانيا :

اجراء الانتخابات وسط حملة متبادلة مسبقة بالتزوير

اجريت الجولة الأولى من الانتخابات النيابية فى موريتانيا يوم ١١ اكتوبر/تشرين أول وسط حملة اتهامات متبادلة بين المعارضة والسلطة حول تزوير الانتخابات .

تنافس فى الانتخابات حوالى ٤٠٠ مرشح يمثلون ١٣ حزباً ، اضافة الى الحزب الحاكم ، وحوالى خمسون قائمة مستقلة معظمها يمثل انشقاقات عن الحزب الحاكم .. تنافسوا على ٧٩ مقعداً فى مجلس النواب، ومرت الحملة الانتخابية ، التى استمرت ١٥ يوماً دون قلاقل رغم مظاهر التوتر فى بعض المناطق . وقد اسفرت النتائج عن " اكتساح " الحزب الجمهورى الديمقراطى الاجتماعى الحاكم لمنافسيه حيث حصل على ٦٢ مقعدا حسمت نتائجها فى الجولة الأولى ، وتقاسم حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة وأحد المستقلين المقعدين المتبقيين. وسوف تجرى " الجولة الثانية " للانتخابات يوم ١٨ اكتوبر/تشرين الأول الجارى لحسم نتائج الانتخابات على ١٦ مقعدا . وقد سجلت نتائج الدورة الأولى من الانتخابات سابقة مهمة تمثلت فى دخول أول امرأة للبرلمان ، وهى السيدة فاطمة الزينة من ولاية الحوض الشرقى .

وقد شكا كثير من الناخبين المعارضين من أنهم فشلوا فى الحصول على بطاقة الناخب ، واتهمت المعارضة الحزب الجمهورى الديمقراطى الحاكم بالاستعانة بالادارة فى الحصول على لوائح الناخبين مسحوبة من الكمبيوتر المركزى فى وزارة الداخلية وزعمت ان هذا الاجراء لم يكن متاحا لها . وأنها كانت مضطرة الى توجيه أنصارها الى القوائم التى تعلق على المكاتب الادارية والتى كانت عرضة للتمزيق ، كما قاطع حزب " اتحاد القوى الديمقراطية " الذى يتزعمه السيد أحمد ولد دادا الجولة الثانية من الانتخابات احتجاجاً على تزوير الانتخابات ، بينما نفى الحزب الحاكم هذه التهم ، واتهم بدوره المعارضة بممارسة التزوير على نطاق واسع ، كما اتهم أمين عام الحزب الحاكم المعارضة باثارة هذه الشكاوى لتغطى ضعفها .

والمعروف أن المعارضة كانت قد قاطعت انتخابات العام ١٩٩٢ متهمة نظام الحكم بتزوير الانتخابات الرئاسية التى أجريت قبلها بشهرين .

الجزائر :

ندوة " الوفاق الوطنى " هل تنهى خمس سنوات من العنف..؟

عقدت فى الجزائر يومى ١٤ و ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ ندوة "الوفاق الوطنى " التى دعا اليها الرئيس زروال لمناقشة خطة الاصلاحات التى اقترحها لانهاء أزمة العنف التى تشهدها البلاد منذ الغاء نتائج الانتخابات التشريعية . وقد شارك فى أعمال الندوة ألف شخص يمثلون ٢٨ حزباً من بينها ثلاثة أحزاب سياسية كبيرة هى : جبهة التحرير الوطنى ، وحركة المجتمع الاسلامى (حماس) ، وحزب "النهضة" ، فضلاً عن ممثلى ٣٧ جمعية ومنظمة وطنية غير سياسية . وقد وقعت الأطراف المشاركة على وثيقة " أرضية الوفاق الوطنى " التى تحدد أسس العمل السياسى والحزبى فى المستقبل والخطوات اللازمة لاستكمال بناء المؤسسات الدستورية .

وتتبلور أهم ركائز وثيقة " أرضية الوفاق الوطنى " فى الاتفاق على المكونات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية (وهى الاسلام والعروبة والأمازيغية) ، والتأكيد على ابعادها عن دائرة التنافس الحزبى والسياسى باعتبارها تراثا مشتركا لجميع الجزائريين . كما تتضمن " أرضية الوفاق " مبادئ وأطر التعددية السياسية التى تُعد ملزمة لجميع الفعاليات السياسية وتعتبر ضمانة رئيسية للممارسة الديمقراطية السلمية وهى : احترام الدستور وقوانين الجمهورية ، وتبنى التعددية السياسية ، ونبذ العنف كوسيلة للتعبير والعمل السياسى أو الوصول الى السلطة أو البقاء فيها ، واحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان ، واحترام التداول السلمى للسلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب . وكذلك تشتمل الأرضية على الجدول الزمنى للانتخابات القادمة ، حيث سيجرى الاستفتاء على تعديل الدستور قبل نهاية العام الحالى ، ثم تجرى الانتخابات فى النصف الأول من العام ١٩٩٧ تعقبها انتخابات بلدية قبل نهاية العام.

وقد جاء انعقاد ندوة " الوفاق الوطنى " تتويجاً للمشاورات الثنائية التى باشرها الرئيس زروال ، خلال أغسطس/آب ١٩٩٦ ، مع الأحزاب والفعاليات الوطنية ، وخاصة أحزاب العقد الوطنى الثلاثة (جبهة التحرير الوطنى ، وجبهة القوى الاشتراكية ، والحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر) .

وفيما نجحت الرئاسة فى اقناع العديد من الأحزاب المؤثرة بفائدة المشاركة فى الحوار الوطنى والتحضير لندوة الوفاق ، وفى مقدمتها حركة " حماس " وحزب " النهضة " ، واستقطبت جبهة التحرير الوطنى ، فقد فشلت المشاورات الثنائية فى إقناع جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد والحركة من أجل الديمقرطية فى الجزائر بزعامة أحمد بن بللا بالمشاركة فى أعمال ندوة الوفاق الوطنى . حيث يرى الحزبان أن معظم مقترحات الرئاسة للخروج من الأزمة " هدفها منع عودة " الجبهة الاسلامية للانقاذ " كحزب سياسى ، كما انتقد قرار الرئيس زروال باستبعاد الجبهة من الحوار وأكد على أن الحوار الحقيقى لا معنى له اذا لم يشارك الطرف الرئيسى فى الأزمة ، وكذلك تمسكا بضرورة وقف النزيف الدموى قبل تعديل الدستور أو اجراء انتخابات تشريعية .

وعلى الصعيد الأمنى ، تزامنت جولة الحوار الوطنى الجديدة مع بداية دورة جديدة من أعمال العنف والعنف المتبادل ، وأفادت حصيلة شبه رسمية أن متوسط أعداد القتلى فى الأسبوع الواحد بلغ حوالى ١٠٠ قتيل . فمن ناحية ، تواصلت حملات التمشيط والمداهمات اليومية التى تقوم بها قوات الأمن والجيش ضد معاقل الجماعات الاسلامية واسفرت خلال شهر أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول عن سقوط عشرات القتلى من الاسلاميين فى ظروف توحى بأن وفاتهم كانت بمثابة عمليات قتل خارج نطاق القضاء . ومن ناحية أخرى ، واصلت الجماعة الاسلامية المسلحة عملياتها الارهابية ومن ذلك اغتالت فى مطلع أغسطس/آب الأب بيار كلافير أسقف مدينة " وهران " كما قتلت فى ١٢ أغسطس/آب محمد العقاب الصحفى بإذاعة القرآن الكريم ليرتفع بذلك عدد الصحفيين الذين قتلوا فى اعتداءات نسبت للجماعة منذ مايو/أيار ١٩٩٣ الى ٦٠ صحفياً .

كما تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق الأنباء الواردة عن اتباع الجماعة المسلحة أسلوب حرب العصابات ، حيث قامت جماعة مسلحة يوم ١٥ أغسطس/آب بإيقاف حافلة نقل ركاب وأخرجت ١٧ شاباً منها تتراوح أعمارهم ما بين ١٧ و ٢٥ عاماً وقتلهم ، كذلك قتل ٧ أشخاص فى انفجار قنبلة موقوتة يوم ٢٣ أغسطس/آب فى أحد أسواق ميناء بوهارون بمنطقة تيبازه . كما قتل حوالى ٢٠٠ شخص فى عدة هجمات استهدفت مقاهى فى العاصمة والبليدة وتيزى أوزو خلال أغسطس/آب ١٩٩٦ ، وهى مقاهٍ ترتادها عناصر من قوات الأمن .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان إذ تعرب عن موقفها الثابت من إدانة كافة أشكال العنف أياً كان مصدره وبواعثه ، فإنها تأمل أن تكون " أرضية الوفاق الوطنى " بداية خطوات ايجابية على الصعيد السياسى من أجل انهاء حالة العنف وإحلال السلم والديمقراطية فى البلاد .

العراق :

المنظمة تعرب عن قلقها من تجدد الاشتباكات فى كردستان ، وتدعو الاطراف المتنازعة للحوار .

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق تجدد أعمال العنف فى كردستان العراق ، فى اطار جهود الاتحاد الوطنى الكردستانى (بزعامة جلال طالبانى) لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل استيلاء الحزب الديمقراطى الكردستانى (بزعامة مسعود برزانى) بمساندة القوات العراقية على عدة مدن وفرض سيطرته على شمال العراق فى التاسع من شهر سبتمبر/أيلول الماضى .

وكانت الاشتباكات بين الفصائل الكردية المتنازعة التى بدأت منذ أواخر العام ١٩٩٤ ، وتفاوتت حدتها من وقت لآخر ، وتبدلت خلالها التحالفات السياسية والعسكرية ، الداخلية والخارجية ، قد اجتذبت سلسلة من التدخلات الخارجية النشطة اقليميا ودولياً تكثفت مؤخراً ، من جانب تركيا وايران والولايات المتحدة الامريكية ، كان أبرزها القصف الصاروخى الامريكى للعراق فى ١٩٩٦/٩/٣ ، وتوسيع نطاق الحظر الجوى على الطيران العراقى الذى تفرضه قوات التحالف الى جنوب خط العرض ٣٢° جنوبا بدلاً من خط العرض ٣٣ ° ، وارجاء تطبيق اتفاق النفط مقابل الغذاء الذى توصلت اليه الحكومة العراقية مع السكرتير العام للأمم المتحدة ، واعلان تركيا عن مشروعها لانشاء حزام أمنى فى العراق فضلاً عن نشاطها المتجدد لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستانى فى الاراضى العراقية واخرها القصف الجوى التركى فى ٨ اكتوبر/تشرين أول الجارى .

وقد أفضت هذه التطورات الى تغييرات عميقة فى الأوضاع السياسية فى كردستان العراق . وأسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ، والقانون الدولى الانسانى . فعلاوة على الخسائر الفادحة فى الارواح ، والتى بلغت الالاف منذ بدء الاشتباكات المسلحة بين الاطراف المتنازعة ، فقد رافقت الاشتباكات انتهاكات جسيمة متبادلة من جميع الاطراف منها القصف العشوائى والاعدام خارج القانون ، وقتل الأسرى ، وانتهاك حقوق المدنيين ، وتخريب المنشآت . وطالت الاتهامات جميع الأطراف المتحاربة ، والقوى المتحالفة معها وهددت وحدة التراب الوطنى العراقى ، كما أفضت الانتهاكات الى تدفق جديد لعشرات الالاف من اللاجئين . كما طالت الانتهاكات القوى السياسية العراقية المعارضة المتمركزة فى الاقليم فى اعقاب تدخل الجيش العراقى والسيطرة على أربيل .

ولا تقتصر المأساة التى يتعرض لها الاكراد فى شمال العراق على القدر الذى تحقق من المعاناة ، بل تنذر الاستعدادات الجارية على امتداد المنطقة وفى مقدمتها الحشد الامريكى فى الكويت بتدهور جديد للموقف ، و أيضاً بإجتذاب المزيد من التدخل الخارجى . وهو

ما يستدعى من جميع الفصائل العراقية ضبط النفس ، والتمهيد لاجراء حوار فعال لحقن الدماء وسد الذرائع أمام التدخل الأجنبى .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الاسان قد أصدرت بياناً عقب وقوع العدوان الامريكى على العراق جاء فيه :-

تابعت المنظمة ببالغ القلق تجدد العدوان الامريكى على العراق الواسع النطاق على مواقع مختلفة فى جنوب بغداد صباح الثلاثاء ٣ سبتمبر/أيلول الجارى . وتلاحظ المنظمة ان محاولة اطفاء " الطابع الانسانى على هذا العدوان الجديد أو اكسابه الشرعية من قرارات مجلس الأمن ينطوى على استخفاف بالرأى العام العربى والعالمى ، ويتعارض كلية مع القانون الدولى ، ويرسخ ازدواجية المعايير فى التعامل الدولى الذى لم يحرك ساكناً فى الاعتداءات السابقة المتكررة على الشعب العراقى الكردى فى كردستان ولم يبذل جهداً لحقن الدماء فى النزاعات الدموية المستمرة فى هذه المنطقة المنكوبة خلال العاميين الماضيين .

ويضاعف من قلق المنظمة اصرار الولايات المتحدة على التهديد بتكرار العدوان العسكرى على العراق ، وتوسيع نطاق أهدافه وتهديد وحدة أراضيه ، وقراراتها المنفردة بمد منطقة الحظر فى الجنوب حتى خط العرض ٣٣° وتعليق اتفاق " النفط مقابل الغذاء".

والمنظمة اذ تدين هذا الاعتداء الجديد والاجراءات المرافقة له فانها تعتبره تدخلاً فى الشئون الداخلية للعراق وانتهاك صريح لسيادته يفتقد الى الشرعية الدولية ، وتحذر من أنه يشيع مزيداً من التوتر فى المنطقة ، ويهدد استقلال وحدة شعوبها ، ويفضى الى مزيد من المعاناة للشعب العراقى واراقة المزيد من دماء ابنائه .

وتدعو المنظمة المجتمع الدولى للعدوان الجديد على العراق ، والتكاتف لوقف التهديدات المستمرة بتهديده ، كما تطالب الأمم المتحدة بألا تنساق وراء السياسة الامريكية لوقف اتفاقية النفط مقابل الغذاء والتى قصد بها تخفيف المعاناة عن الشعب العراقى الذى طالت معاناته من جراء استمرار الحصار الاقتصادى . كما تجدد المنظمة مطالبتها بضرورة الرفع الفورى لهذا الحصار .

السودان :

جولة جديدة من العنف والعنف المضاد

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ تصاعد حدة المواجهة بين قوات الأمن السودانية وتنظيمى المعارضة الرئيسيين شرق البلاد " مؤتمر البجا " و " قوات التحالف السودانية " وذلك طيلة شهر أغسطس/آب الماضى . وكان قد نُمى الى علم المنظمة أن السلطات السودانية ، رداً على ما وصف بأنه محاولة انقلابية ضدها ، قامت باعتقال ٦٥ مواطناً سودانياً من المدنيين والعسكريين وتردد أنه أعدم ١١ ضابطاً من بينهم . وأورد بعض مصادر المعارضة السودانية معلومات عن تضييق السلطات على وصول الغذاء والدواء الى شرق البلاد فى اطار سعيها لمحاصرة حركتى المعارضة .

وعلى صعيد آخر اندلعت المظاهرات وأعمال الشغب فى الخرطوم وبعض كبريات المدن السودانية احتجاجاً على خفض أسعار الخبز دون خفض مماثل لأسعار الدقيق . وذكرت المصادر الرسمية أنه فى غضون تلك الأحداث قتل ثلاثة مواطنين بينهم طالبة ، كما أصيب آخرون بجراح وان لم يجر حصرهم . وقد شملت حركة الاعتقالات عدداً غير معروف من المواطنين ، ونفذت أحكام الجلد فى ٣٥ شخصاً ادينوا بالمشاركة فى اضطرابات الخبز . كما جرى القبض على بعض أنصار الامام المهدى زعيم حزب الأمة وترددت أنباء عن تعرضه شخصياً لمحاولة اغتيال .

كذلك شهدت جامعة أم درمان اضطرابات طلابية وذلك على اثر الاعلان عن فوز " لواء التجمع الوطنى المعارض " والتزكية فى انتخابات اتحاد الطلاب . فلقد أضرم الاسلاميون النار فى مكتب مدير الجامعة احتجاجاً على اعتراضه على الاتحاد الذى قاطعوا انتخاباته . وقام وزير التعليم بتعطيل عمل الاتحاد المنتخب ووقف النشاط السياسى للطلاب وغلق جامعة أم درمان لأجل غير معلوم .

لبنان :

الانتخابات النيابية

انتهت يوم الأحد ١٥ سبتمبر/أيلول الانتخابات النيابية فى لبنان لاختيار اعضاء مجلس النواب الجديد وعددهم ١٢٨ نائباً (مناصفة بين المسلمين والمسيحيين) . وقد جرت هذه الانتخابات على خمس مراحل، بدأت المرحلة الأولى فى " جبل لبنان " يوم ١٨ أغسطس/آب لانتخاب ٣٥ نائبا ، وتوالت من بعد ذلك المرحلة الثانية يوم ٢٦ أغسطس/آب لانتخاب ٢٨ نائبا عن محافظة الشمال ، والمرحلة الثالثة فى العاصمة " بيروت " يوم ١ سبتمبر/أيلول لانتخاب ١٩ نائبا، والمرحلة الرابعة يوم ٨ سبتمبر/أيلول فى " جنوب لبنان " لانتخاب ٢٣ نائبا ، أما المرحلة الخامسة والأخيرة فقد انتهت يوم ١٥ سبتمبر/أيلول فى محافظة " البقاع " بانتخاب ٢٣ نائباً

وإذا كانت الانتخابات اللبنانية قد حظت باهتمام بالغ على ضوء المتغيرات الاقليمية الراهنة ، فإنها اكتسبت أهمية مضاعفة بسبب ما أحاط بمرحلة التمهيد لها من قلاقل واشكاليات قانونية وسياسية كادت تعرقل اجراءها ، فضلاً عن الدلالات السياسية لنتائجها النهائية .

فمن ناحية ، تمت عملية التحضير للانتخابات تحت ضغط عاملين بارزين كان أحدهما هو الجدل القانونى والسياسى الذى شغل الرأى العام والأحزاب السياسية بعد صدور قرار "المجلس الدستورى " يوم ٧ أغسطس/آب بإبطال ست مواد من قانون الانتخاب الصادر فى ١٩٩٦/٧/١٢ لعدم دستوريتها . وقد نجحت الحكومة فى حسم هذا الجدل بإصرارها على اجراء الانتخابات فى مواعيدها المقررة وإقرارها مشروع جديد لقانون الانتخاب فى جلسة استثنائية يوم ٩ أغسطس/آب وقد تم تصديق مجلس النواب على هذا المشروع فى

يوم ١٣ من نفس الشهر بعد الأخذ بملاحظات المجلس الدستورى باعادة الصفة الاستثنائية لتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس القضاء (بدلاً من المحافظة) فى جبل لبنان ، ودمج محافظتى الجنوب والبنطية فى دائرة واحدة ، وإلغاء فترة الثمانية أشهر التى أضيفت على مدة ولاية المجلس المقبل فى القانون السابق، والسماح لجميع الموظفين بالاستقالة من وظائفهم حتى ما قبل الانتخاب الجديد وأوضح المشروع أن الابقاء على مواعيد الانتخابات مع السماح للموظفين بالترشيح لايتيح لهم القيام بجملاتهم الانتخابية ، وأن تضمين مواعيد الانتخابات فى صلب مواد القانون وليس فى مرسوم ، أمر غير دستورى لأنه " عمل اجرائى من اختصاص السلطة التنفيذية " ، وأكد أن الحكومة أصرت على ذلك حتى لا يلجأ أى نائب أو مرشح الى الطعن أمام " مجلس شورى الدولة " الذى يتيح لأى فرد متضرر من المرسوم الطعن أمامه ، فى حين أن الطعن فى مواد قانون الانتخاب يتطلب توقيع عشرة نواب .

وتجسد العامل الثانى الذى كان يمثل عنصر ضغط على الحكومة، فى مقاطعة الانتخابات من طرف أحزاب المعارضة (المسيحية) التى تضم ممثلى العماد ميشيل عون وأمين الجميل وحزبى الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية . وقد انعكس أثر هذه المقاطعة على نسبة المشاركة المسيحية ، حيث انخفضت بشكل ملحوظ فى محافظات بيروت والشمال وجبل لبنان . كما أدانت أحزاب المعارضة الوطنية التجاوزات التى حدثت طوال مراحل الانتخابات ودعت الى استقالة الحكومة والغاء نتائج الانتخابات.

أما عن مسار عمليات الاقتراع فقد كانت السمة المميزة للانتخابات اللبنانية هى تغير حركة التحالفات والائتلافات الانتخابية من مرحلة الى اخرى . ففى المرحلة الأولى ، اسفرت نتائج الانتخابات فى أقضية جبل لبنان الستة عن فوز كاسح لأركان الائتلاف الثلاثى (جنبلاط ، وبري ، وميشيل المر) ولم ينجح من لائحة " الشعب " المنافسة سوى النائب السابق نسيب لحود الى جانب انتخاب بيار دكاش نائباً عن المقعد المارونى فى قضاء بعبدا . كما نجح هذا الائتلاف فى اقصاء مرشح حزب الله فى قضاء بعبدا الحاج على عمار ، وخسر حزب الكتائب خسارة فادحة . وقد شهدت انتخابات الجبل العديد من التجاوزات الجسيمة وبعض أحداث العنف، حيث اتهم بعض المرشحين وزير الداخلية باستخدام وسائل التزوير والترهيب والرشوة واعتقال بعض المندوبين لمرشحين منافسين .

كما أدت أحداث العنف بين أنصار المرشحين الى مقتل المواطن أكرم عبيد فى الشويفات، وكذلك تم توقيف حوالى ٤٠ شخص فى سائر أقضية الجبل لحملهم أسلحة بدون ترخيص .

وكان من أبرز نتائج المرحلة الثانية فى محافظة الشمال ، خروج ممثلى التنظيمات والأحزاب ، خاصة الجماعة الاسلامية والحزب القومى وعدم نجاح رئيس حزب الكتائب جورج سعادة والأمين القطرى لحزب البعث . وجدير بالذكر أن التنافس الجدّى كان بين ثلاث لوائح رئيسية ، هى اللائحة التى يتزعمها الرئيسان عمر كرامى وسليمان فرنجية وفازت بثمانية عشر مقعداً ، واللائحة التى يترأسها أحمد كرامى وفازت بثمانية مقاعد ، واللائحة التى يتصدرها بطرس حرب وفازت بمقعدين فقط . وشهدت انتخابات الشمال تجاوزات أقل حدة مما حدث فى جبل لبنان ، حيث اشتكى بعض المرشحين من تدخلات الادارة وتجاوزاتها كما فى استخراج بطاقات انتخابية لمتوفين .

وفى بيروت ، خاض الرئيس رفيق الحريرى معركته الانتخابية تحت شعار المواجهة مع المتطرفين الاسلاميين ، ونجح بمساعدة نبيه برى فى تحقيق فوز كبير فى العديد من الدوائر على حساب حزب الله والجماعة الاسلامية بزعامة فتحى يكن . وتمكن من تشكيل كتلة برلمانية كبيرة . وقد اتسمت انتخابات بيروت بضعف المشاركة عموماً، كما تحدث المرشحون عن استخدام الرئيس رفيق الحريرى سلطاته لمصلحته الشخصية وتزوير أصوات الأرمن المهاجرين .

وفى الجنوب ، تغيرت خريطة التحالف لصالح " حزب الله " الذى يتمتع بثقل سياسى داخل الجنوب بسبب أعمال المقاومة التى يقوم بها ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي ، حيث نجحت الوساطة السورية فى تحقيق ائتلاف انتخابى بين حزب الله وحركة أمل لمنع حدوث مواجهة بين الطرفين تهدد استقرار الجنوب . كما استمر هذا الائتلاف خلال المرحلة الخامسة فى البقاع ولكن بدخول أطراف وشخصيات أخرى . وقد ساهم هذا الائتلاف فى الحد من خسائر "حزب الله" حيث نجح فى الحصول على ثمانية مقاعد فى مجلس النواب فى الجنوب والبقاع .

وبقراءة نهائية للنتائج الانتخابية اللبنانية ، نجد أنها قد أسفرت عن استمرار النمط السياسى الحاكم منذ توقيع اتفاقية الطائف . ورغم سقوط المقاطعة المسيحية التى ميزت انتخابات المجلس السابق ومشاركة قطاعات منها فى الانتخابات ، فقد تعرضت الانتخابات الى انتقادات واسعة من جانب هذه المعارضة تركزت على قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر مما اعتبرته اضعافاً لمركزها الانتخابى . كما تلاحظ ضعف المشاركة الشعبية فى الاقتراع حيث اقتصرت وفقاً للاحصاءات الرسمية على نحو ٤٤ ٪ فقط . مما برره بعض المراقبين بفقدان الثقة ، أو عدم الاكتراث ، أو الانشغال بتدبير الأمور المعيشية .

تطبيق قانون الاعلام المرئى والمسموع يثير نقدا شديدا

وافق مجلس الوزراء في ١٧ سبتمبر/أيلول على تقرير المجلس الوطنى للاعلام المرئى والمسموع معدلا . وسمح القرار بابقاء أربع محطات تلفزيونية ، وثلاث اذاعية من الفئة

الأولى التى يسمح لها ببث الأخبار والبرامج اضافة الى ثمانى اذاعات من الفئة الثانية تبين أنها استوفت دفتر الشروط.

شملت المؤسسات التلفزيونية التى وافقت عليها الحكومة المؤسسة اللبنانية للارسال انترناشيونال (L B C I) والمؤسسة الوطنية للاعلام (N B N) التابعة لرئيس المجلس النيابى نبيه برى ، ومؤسسة المستقبل التابعة لرئيس الحكومة رفيق الحريرى ، وشركة تلفزيون (M T V) واذاعة لبنان الحر ، ومؤسستين تابعتين لشركة N B N (لم تقوما بعد) .

واستثنى مجلس الوزراء تلفزيون حزب الله واذاعته (تلفزيون المنار واذاعة النور) الى حين زوال الاحتلال ، وكذا اذاعتين دينتيين مسيحية واسلامية ، كما ترك الباب مفتوحاً أمام الاذاعات الأخرى لاستكمال طلباتها ، وامام تقديم طلبات جديدة، وأمهل المؤسسات الاعلامية التى رفض المجلس الوطنى طلباتها لعدم استيفائها الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٩٤/٣٨٢ والمرسوم رقم ٧٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢٩(أى دفتر الشروط) ، مهلة تنتهى في ١٩٩٦/١١/٣٠ اما لتسوية أوضاعها أو لتصفية منشآتها استناداً الى نص المادة ٥٠ من القانون ١٩٩٤/٣٨٢ ، ويحظر على هذه المؤسسات بث الأخبار والبرامج السياسية المباشرة وغير المباشرة ابتداء من ١٩٩٦/٩/١٨ .

وقد أثارت هذه القرارات ردود أفعال فورية وواسعة النطاق ، واضطر مجلس الوزراء ، بعد ٢٤ ساعة من قراره، الى التراجع عن الاستثناءات التى منحها لبعض المحطات الاذاعية والتلفزيونية بناء على تدخل الرئيس الياس الهراوى ثم تراجع مرة أخرى وأعاد الاستثناءات.

وقد واجه قرار مجلس الوزراء انتقادات واسعة حتى من داخل الحكومة ذاتها ، واعتبر السيد وليد جنبلاط وزير شئون المهجرين " أن الاعلام وزع انتقائيا " كما دعا الى قانون جديد يفسح المجال لصوت المناطق . ووجه العديد من زعماء الطوائف والسياسيين والنقابيين انتقادات حادة للحكومة على هذا القرار فاستنكر البطريرك الماروني الكاردينال صفير عملية تنظيم الاعلام واعتبرها "عملية توزيع مغانم على اركان السلطة"، واستنكر القائمقام شيخ عقل الطائفة الدرزية القرار واعتبره يثير " قلق اللبنانيين الحريصين على وطنهم وميزاته وما يتمتع به من حرية "ودعا رئيس التوحيد الاسلامى الشيخ سعيد شعبان الحكومة للرجوع عن هذا القرار الذى اعتبره يؤدى الى كبت الحريات .

وفى الدوائر السياسية انتقد النائب الدكتور سليم الجص رئيس الوزراء السابق القرار واعتبره يخدم " مصالح شخصية للمسئولين " . وأنه يهدف لالغاء الصوت المعارض في الاعلام على حساب الحريات العامة والديمقراطية " . كما أنتقدت المنسقية الخاصة للمؤتمر الوطنى اللبنانى (التيار العونى) القرار ، واعتبرته هجمة شرسة ومبرمجة تطاول الحريات العامة والأساسية . كما أصدرت المعارضة الكتائبية بيانا اعتبر القرار فصلاً من فصول مخالفة الدستور وقمعاً للحريات الاعلامية ، كما رأى مؤتمر الشعب اللبنانى (برئاسة كمال شاتيلا) أن قرار الحكومة يضرب بعرض الحائط قضايا الحرية والديمقراطية والشروط القانونية .

وفى الدوائر الاعلامية هاجمت الشركات الاعلامية التى رفضت طلباتها القرار بشدة ، وانتقد نقيب المحررين ملحم كرم القرار ، وناشد الحكومة اعادة النظر فيه حرصا على الحرية ، كما انتقدته لجنة المتابعة الاعلامية واعتبرته قراراً خطيراً يقيد حرية الرأى وتعدديته في لبنان " كما انتقدت نظام " المحاصصة" الذى تم على أساسه توزيع ملكيات وسائل الاعلام ، وأعربت عن تضامنها مع المتضررين .

ورأت مؤسسة حقوق الانسان والحق الانسانى فى لبنان في الاجراءات المتخذة " مقدمة لقضم حريات التعبير الأخرى من وسائل اعلام مكتوبة وحريات نشر وكتابة وتجميعات ".

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تضم صوتها لكل المناشدات الموجهة الى الحكومة اللبنانية بالتحلى باكبر قدر من المرونة في تطبيقات قانون الاعلام المرئى والمسموع بحيث لاينتقص من الحريات الأساسية التى لاتمثل ثروة لبنان الحقيقية فحسب ، بل ملاذها الأمن في الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد في مواجهة العدوان الاسرائيلى المتجدد ، وتتطلع لأن تشهد المهلة التى اتاحتها الحكومة لتطبيق القانون تعاونا جاداً بين الحكومة والشركات لملاءمة أوضاعها بما يتيح استمرارها في أداء رسالتها الاعلامية .

الكويت : اجراء الانتخابات في ظل استمرار حرمان المرأة من حقوقها السياسية

فى ثانى انتخابات نيابية عامة بعد التحرير ، اجرت الكويت في ٧ اكتوبر/تشرين أول الجارى الانتخابات النيابية ، لانتخاب خمسين مرشحا لشغل مقاعد مجلس الأمة ، تنافس على الفوز بها ٢٣٠ مرشحا من مختلف التيارات السياسية والمستقلين ، بإنخفاض ملموس عن آخر انتخابات نيابية اجريت في العام ١٩٩٢ التى تنافس فيها ٢٨٠ مرشحاً على مقاعد المجلس.

شهدت الانتخابات اقبالا على الأقتراع بلغت نسبتة حوالى ٨٠٪، وازداد عدد الناخبين الى ١٠٧ الف ناخب بعد أن كان ٨١ الفا في انتخابات ١٩٩٢ حيث شارك نحو ٣٠ الفاً لاول مرة بعد التعديلات

التى أجريت على قوانين الجنسية في العام الماضى ، وسمح بمقضاها باشتراك قطاعات من هذه الفئة في الانتخابات . لكن استمر حرمان المرأة من المشاركة في الانتخابات مما أدى الى حركة احتجاجية نسائية ، نظمت قبيل الانتخابات اضرابا شاركت فيه الف سيدة امتنعن عن الذهاب الى وظائفهن احتجاجا على استمرار حجب حقهن في الانتخابات .كما جرت مسيرات نسائية امام اللجان الانتخابية اثناء العملية الانتخابية .

اسفرت نتائج الانتخابات ،التى اعلنت رسمياً يوم ١٩٩٦/١٠/٨ عن تجديد نصف مقاعد المجلس ، لكنها لم تسفر عن تغيير كبير في التوازن السياسى داخل المجلس وتتمثل ابراز ملامح نتائج الانتخابات في مايلى :-

*تعزيز محدود لمواقع التيار الاسلامى في المجلس مع تعديل الأوزان النسبية لبعض تنظيمات هذا التيار ، اذ تراجع تمثيل الحركة الدستورية الاسلامية (الاخوان المسلمين) الى نائبين بدلاً من ثلاثة وتعزيز قوة تجمع السلفين وفوز مستقلين قريبين لهذا التيار.

*عانى التيار الليبرالى من خسائر وفقد فريقا كبيراً من رموزه ، لكن حافظ " المنبر الديمقراطى " على قوته بنجاح أحد رموزه البارزة وكسبه لبعض المستقلين القريبين للتيار الليبرالى.

*تمكنت القبائل من تعزيز وجودها بالبرلمان فرفعت قبيلة مطير عدد نوابها الى سبعة لتتساوى مع قبيلة العزائم التى كان لها ٨ في المجلس السابق وأصبح ٧ الان ، واحتفظت قبيلة الرشايدة بأربعة نواب ، وزادت قبيلة العجمان نائباً جديداً ليصبح نوابها أربعة كما زادت قبيلة عترة نائباً جديداً.

*حافظ من يعرفون بنواب الخدمات على عددهم تقريبا .

لم ينم الى علم المنظمة وقوع انتهاكات جسيمة في سير عملية الاقتراع. واقتصرت الملاحظات التى تلقتها المنظمة على بعض الظواهر التقليدية المعتادة بشأن عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية والتى تفاوتت أصوات الناخبين فيها بين نحو الف ناخب في بعضها الى تسعة الآف ناخب في بعضها الآخر ، وظاهرة الانتخابات الفرعية وبخاصة في المناطق القبلية ، كما تلقت المنظمة بعض الشكاوى المتعلقة بشراء الأصوات الانتخابية ، وحدوث بعض المشاحنات بين مندوبى الرشحين داخل بعض الدوائر .

لكن فيما يتعلق بمدى تعبير هذه الانتخابات عن معايير حقوق الانسان ، فانها تظل قاصرة عن إعمال الحق في المشاركة في ادارة الشئون العامة في البلاد بحرمان قطاع كامل من المجتمع من المشاركة في الانتخابات و هو المراة ، وحرمان فئات أخرى من البدو ن والمتجنسين وهى ظاهرة كانت ، ولاتزال ، موضع انتقاد مستمر من جانب دوائر حقوق الانسان ، ومن المؤسف أن هذه الظاهرة استمرت رغم تصديق الكويت على اتفاقية مناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ورغم تشكيل العديد من اللجان لبحث اوضاع البدون ، ومشكلات المتجنسين .

اليمن :

الحوار يبدأ فى ظل أجواء من التوتر

تشهد اليمن تطورات سياسية هامة منذ أوائل شهر أغسطس/آب ببدء سلسلة من الحوارات بين حزبى الائتلاف الحاكم ، المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للإصلاح من ناحية ، والأحزاب المعارضة المنضوية فى مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة بزعامة الحزب الاشتراكى من ناحية أخرى .

ويجرى هذا الحوار على أرضية مجموعة من القضايا الرئيسية تشمل الجدل المثار حول الانتخابات التشريعية المقبلة وسبل ضمان نزاهتها . كما تشمل هذه القضايا ترسيخ دور مؤسسات الدولة وفرض نظام ادارى بعيد عن المؤثرات السياسية الحزبية ، وبلورة رؤية سياسية واقتصادية فى التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية ، واعادة ترتيب وضع التعليم ، وترسيخ عدالة القانون .

وبرغم الترويج الاعلامى ، فما زال التساؤل مثاراً حول جدية الحوار وجدواه . فمن خلال متابعة المنظمة لواقع أوضاع حقوق الانسان فى البلاد يتجلى بوضوح أن ثمة انتهاكات جسيمة ما زالت قائمة بل فى طريقها الى التفاقم . وترد فى هذا الخصوص التجاوزات القانونية التى ارتكبتها اللجنة العليا للانتخابات في ما يتعلق بالمرحلة الأولى من الانتخابات ، وهو الأمر الذى أكده حكم محكمة جنوب غرب صنعاء فى ٣٠ يوليو/تموز .

كما يرد فى هذا المقام أيضا توتر العلاقة بين الأحزاب السياسية حتى على مستوى حزبى الائتلاف الحاكم والذى تصاعد بالاتهام المتبادل بينهما بشن هجوم مسلح على احد المراكز التى يجرى فيها تسجيل الناخبين فى صعفان بمنطقة حراز مما أدى الى اصابة اثنين من رجال الأمن بجروح خطيرة فى ١٠ أغسطس/آب . تضاف الى ذلك وضعية الحزب الاشتراكى الخاصة بمصادرة ممتلكاته ومقراته وميزانيته واصرار الحكومة على محاكمة ١٦ من بين اعضائه .

وعلى ضوء ما سبق تعتقد المنظمة العربية لحقوق الانسان ان الحوار الفعال يظل منوطا ، فى مرحلته الأولى ، بتهيئة الأجواء وجعلها مناسبة عبر ازالة التجاوزات وتخطى الخلافات ، وافساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن ارائهم بحرية تامة ، ثم الدخول فى الحوار بالتزام أسسه الصحيحة مع الأخذ فى الاعتبار أهدافه الرامية لتحقيق مصالحة وطنية شاملة تحفظ لليمن الأمن والاستقرار.

***

مصر/ ليبيا :

المنظمة تعقب على رد الحكومة المصرية على الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بشأن منصور الكيخيا

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان من مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة رد الحكومة المصرية على الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بشأن حالة الأستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الذى اختفى قسرياً عقب حضوره اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة بالقاهرة عام ١٩٩٣ . ويفيد رد الحكومة المصرية ، الذى وجهته للفريق العامل فى ١٩٩٦/٨/١٣ أن الأستاذ الكيخيا كان بالقاهرة لحضور اجتماع نظمته إحدى المنظمات غيرالحكومية ولم تطلب من الحكومة تأمين حماية له ، أو تحيطها بأن حياته مهددة . وأن الحكومة المصرية قد بذلت مجهودات مكثفة للتحقيق فى هذه القضية الا انها لم تستطع حتى الآن ازالة الغموض عن هذا الحادث .

وقد عرضت الامانة العامة رد الحكومة المصرية على المحامى المختص بمتابعة قضية الأستاذ الكيخيا .. وعقب بما يلى :

جاء بتقرير الحكومة المصرية أنها قد بذلت مجهودات مكثفة للتحقيق فى هذه القضية الا انها لم تستطع حتى الآن ازالة الغموض عن هذا الحادث .

والواقع يخالف ما ذكرته الحكومة المصرية فى هذا الخصوص ويخالف الثابت فى التحقيقات التى اجراها مكتب النائب العام بالقاهرة فى البلاغ المقيد برقم ٨ لسنة ١٩٩٣ عرائض حقوق الانسان .

فالثابت من هذه التحقيقات ان النيابة العامة قد بدأت سؤال شهود الواقعة بتاريخ ١٩٩٤/١/١ . وبتاريخ ١٣ يناير كانون ثان سنة ١٩٩٤ طلبت النيابة العامة من مباحث أمن الدولة التنبيه على بعض الاشخاص بالحضور لسؤالهم ومن بينهم المدعو يوسف صالح نجم وهو آخر شخص قابله منصور الكيخيا . وقد ذكر مصطفى الكيخيا شقيق المختفى أن يوسف نجم هذا على علاقة وثيقة بالمكتب الشعبى الليبى ويعرف منصور معرفة جيدة وكان من المعارضة ثم غير اتجاهه وكان يلح فى الالتقاء بمنصور وقد قابله فعلا فى الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الجمعة ١٠ ديسمبر/كانون أول سنة ١٩٩٣ .

وقد رد مساعد أول وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة بخطابه المؤرخ ١٩٩٤/١/١٩ أن الليبى يوسف نجم غادر البلاد الى ليبيا بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ ولم يستدل على عودته وجارى ترقب وصوله واعلانه .

وحتى الآن لم تقدم مباحث أمن الدولة يوسف نجم الى النيابة العامة لاستجوابه رغم ان الدفاع عن منصور الكيخيا قد قدم الى النيابة العامة صورة من جريدة القدس الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ والتى ورد بها حديث لرجل الاعمال الليبى يوسف نجم يؤكد فيها انه سافر الى مصر يوم ١٩٩٤/١/٢٤ - وغادرها بتاريخ ١٩٩٤/٢/٤ أى بعد تاريخ طلب النيابة العامة استدعائه . واقر فى هذا الحديث انه قابل الكيخيا بأحد فنادق القاهرة ، كما قدم الدفاع عن منصور الكيخيا الى النيابة العامة جريدة الشرق الاوسط الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ وقد ورد بها حديث ليوسف نجم ذكر فيه أنه ذهب الى مصر يوم ٢٤ يناير/كانون ثان ١٩٩٤ للادلاء لاجهزة الأمن المصرية بكل ما يعرفه لانه كان من بين آخر الاشخاص الذين التقوا بالكيخيا قبل اختفائه وأنه غادر مصر فى ٤ فبراير/شباط .

ورغم تأكيد يوسف نجم لهذه الوقائع ، فان سلطات الأمن فى مصر لم تقدم يوسف نجم الى النيابة العامة لاستجوابه بناء على خطابها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١/١٣ الى مباحث أمن الدولة والذى تطلب فيه حضوره . ورغم ذكر مباحث أمن الدولة فى خطابها المؤرخ ١٩٩٤/١/١٩ انه جارى ترقب وصول المذكور الى البلاد واعلانه بالحضور أمام النيابة العامة فانها لم ترسله لاستجوابه بمعرفتها ، الأمر الذى يفيد أن جهات الأمن المصرية لاترغب فى الكشف عن حقيقة اختفاء منصور الكيخيا ، بدليل حجبها آخر من قابله عن المثول امام النيابة العامة وذلك رغم اصرار الدفاع عن منصور الكيخيا على حضور المذكور .

من ناحية أخرى التقت المنظمة - فى اطار متابعتها الدعوبة لقضية الأستاذ الكيخيا - بشقيقه ، واستعرضت معه الاتصالات الجارية، وللأسف لم يُظهر فحص الموقف مجدداً عن أى جديد .. وأكدت المنظمة تصميمها على مواصلة بحث القضية . وتأكيدها على مسئولية الحكومة المصرية عن اجلاء مصير الكيخيا بحكم مسئوليتها عن المقيمين على أراضيها ، ومسئولية الحكومة الليبية بحكم مسئوليتها عن مواطنيها .

.. المحكمة العسكرية العليا تصدر أحكاماً بالسجن ضد ٨ من قادة " الإخوان المسلمين "

أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة ، يوم ١٥ غسطس/آب ١٩٩٦ ، أحكامها في القضية رقم ١٩٩٦ التى أتهم فيها ١٣ من قيادات جماعة "الاخوان المسلمين" ، وقضت بالسجن لمدة ثلاث سنوات ضد سبعة من المتهمين ، وهم محمد مهدى عاكف برلمانى سابق ، ود. عبد الحميد الغزالى الاستاذ بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، والطبيب مصطفى طاهر الغنيمى ، ومحمد ابراهيم عبد الفتاح، ود. محمود عمر العرينى الاستاذ بكلية الزراعة جامعة الأزهر، ومحمود على أبو رية ، وحسن جودة عبد الحافظ عضو مجلس الشعب

(سابقا) . كما قضت بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ للمتهم عبد العظيم عبد المجيد المغربى ، وبرأت المحكمة خمسة متهمين من بينهم ثلاثة من مؤسسى حزب " الوسط " وهم : أبو العلا ماضى ومجدى الفاروق وعصام حشيش.

وكان السيد رئيس الجمهورية قد أحال هؤلاء المتهمين للقضاء العسكرى يوم ١١ مايو/آيار ١٩٩٦ بتهمة "الانتماء الى جماعة سرية غير مشروعة تهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة وحيازة مطبوعات مناهضة تحوى عبارات تحض على كراهية النظام وإزدرائه والثورة عليه ، والاتفاق على الشرعية من خلال تشكيل " حزب الوسط" للتعبير عن جماعة الاخوان المسلمين وممارسة نشاط حزبى من دون الحصول على ترخيص بذلك ".

وهذه هى المحاكمة الرابعة لأعضاء من جماعة "الاخوان المسلمين" أمام القضاء العسكرى منذ العام ١٩٩٥ ، حيث سبق لرئيس الجمهورية أن أحال خلال العام الماضى ٨٣ من أعضاء الجماعة للقضاء العسكرى في ثلاث قضايا ، وصدرت ضد ٥٦ متهماً منهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين ٥ سنوت و١٥ سنة، في محاكمات أفتقدت أغلب معايير المحاكمة العادلة والمنصفة وبصدور الحكم في القضية الرابعة للاخوان ، يرتفع عدد القضايا التى نظرتها المحاكم العسكرية منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ الى ٢٤ قضية ضمت ٦٠٥ متهمين . وأصدرت هذه المحاكم ٧٠ حكماً بالاعدام و٣٣٧ حكما بالسجن و١٩٧بالبراءة وحكماً واحداً بعدم القبول .

وتعرب المنظمة العربية لحقوق الانسان عن إدانتها الكاملة لظاهرة إحالة المدنيين للمحاكمة امام القضاء العسكرى، خاصة وان المتهمين بالانتماء لجماعة " الاخوان المسلمين " لم تنسب إليهم أية إتهامات تتعلق بممارسة أعمال العنف والارهاب ، وأقتصرت الاتهامات على محاولة تشكيل حزب سياسى جديد وحيازة مطبوعات .. الخ . وتعتبر المنظمة أن احالة المتهمين في هذه القضية للقضاء العسكرى إهدار جسيم لحقهم في المثول أمام قاضيهم الطبيعى . وتناشد المنظمة العربية لحقو ق الانسان السيد رئيس الجمهورية بوقف إحالة المدنيين للمحاكمة أمام القضاء العسكرى واستخدام صلاحياته الدستورية والقانونية لوقف تنفيذ الاحكام الصادرة وإحالة المتهمين للمحاكمة أمام قاضيهم الطبيعى .

.. المنظمة تطالب بالتحقيق فى وفاة اثنين من المحتجزين

تلقت المنظمة شكوى تزعم أن السجين أحمد محمد عبد العظيم حجازى قد توفى أثناء التحقيق معه ، وأن السجين عبد الرؤوف أمير الجيوشى المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات فى القضية رقم ٩٥/٥ بعد محاكمته أمام المحاكم العسكرية ، قد توفى بسجن طره حيثما يقضى مدة عقوبته .

وقد ناشدت المنظمة السلطات لاجراء التحقيق اللازم واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهتها وعدم تكرارها فى حالة ثبوت صحته.

.. واستمرار اعتقال عدد من السجناء بالرغم من براءتهم

تلقت المنظمة شكوى من استمرار اعتقال سجناء سياسيين فى معتقلات الوادى الجديد والفيوم بالرغم من صدور احكام قضائية بتبرئة ساحتهم , وتضمنت الشكوى أن المعتقلين يلقون معاملة سيئة وقد حرموا من أداء الانتخابات ، كما منعت عنهم الزيارات .

وقد ناشدت المنظمة السلطات للافراج عن المعتقلين الذين صدرت أحكام تقضى بالافراج عنهم ، وتقديم سواهم لمحاكمة عادلة تراعى فيها الضمانات التى تقضى بها مواثيق حقوق الانسان ، مع معاملتهم وفقاً لأحكام هذه المواثيق .

.. استمرار احتجاز مواطن رغم حفظ النيابة العامة لقضيته

تلقت المنظمة شكوى مقدمة من السيد/محمد بدير العجمى بشأن استمرار اعتقال ابنه بسبب وشاية مفادها صلته بالنظام السودانى .

وتضمنت الشكوى أن المعتقل لم يفرج عنه بالرغم من قيام النيابة العامة بحفظ القضية بعد التحقيق معه ، بل قامت المباحث العامة بالافراج الدفترى عنه ثم أعادت اعتقاله ، ولايزال معتقلاً بالرغم من نظر محكمة أمن الدولة لتظلمه والأمر بالافراج عنه .

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات وطالبت باطلاق سراح المعتقل ، مراعاة لمواثيق حقوق الانسان ، وتنفيذاً لقرارى النيابة العامة ومحكمة أمن الدولة بالإفراج عنه .

سوريا / مصر

المنظمة تناشد السلطات السورية للتحقيق فى ادعاءات مواطن مصرى بسجنه وتعذيبه فى سوريا

تلقت المنظمة شكوى تتعلق بالمواطن المصرى محمد كمال الدين الذى كان يعمل محررا سياسيا فى اذاعة صوت مصر العربية لدى المديرية العامة لهيئة الاذاعة والتليفزيون السورية منذ ٥ مايو/آيار ١٩٨١ .

وتتضمن الشكوى أن المذكور كان قد قرر ترك ذلك العمل فى نهاية عام ١٩٨٤ ، وبدأ يعمل فى تسويق المواد الاذاعية الى دول الخليج . وفى عام ١٩٨٨ اتصل به أحد زملائه الفلسطينيين طالبا مساعدة أحد أقاربه فى إدخال بعض الأغذية الفاسدة الى سوريا من خلال بعض معارفه ، فقام على الفور بإبلاغ الفرع ٢٧٩ الخارجى الذى يتولى الاشراف على شئون المصريين ولكنه لم يقم بأى اجراء. فقام بإبلاغ أحد كبار المسئولين لكن حضر عقيد من الفرع ٢٥١ أمن الدولة وطلب منه عدم ابلاغ مدير المخابرات العامة فى حالة مقابلته عن الصفقة كاملة، ولكنه لم يستجب لهذه الرغبة بل ابلغه بمعلومات عن الصفقة وقيمتها ، وصدرت تعليمات بوقف ادخال الضفة .

وتزعم الشكوى أن السيد محمد كمال الدين استدعى بعد ذلك مبنى الفرع ٢٥١ حيث ، تعرض للضرب المبرح والتعذيب الذى أدى الى شلله ستة شهور ، ووضعه فى السجن . وأفادت الشكوى أن السلطات السورية قامت بالاستيلاء على بيته وأجهزة تسجيل لاستوديو انتاج اذاعة كامل وكمية كبيرة من الأشرطة الخام ، كما أن سلطات السجن قد صادرت منه مبالغ مالية طائلة .

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات السورية بشأن المذكور ، وطالبت بتحقيق ما جاء فى شكواه من اتهامات منسوبة لمسئولين بسلطات الأمن السورية من اتهامات خطيرة لحقوق الانسان ومجازاة هؤلاء المسئولين اذا تبينت صحة هذه الاتهامات. كما طالبت برد الأموال والممتلكات الخاصة بالمذكور .

الأردن :

المنظمة ترحب بالافراج عن مئات المعتقلين فى اضطرابات الخبز وتناشد السلطات الافراج عن باقى المحتجزين .

شهدت الأردن على مدار الشهرين الماضيين اضطرابات شعبية واسعة النطاق على أثر قيام حكومة الرئيس عبد الكريم الكباريتى بإعادة النظر فى سياسة دعم المواد والسلع الأساسية مما نتج عنه رفع أسعار الخبز والأعلاف . ولقد ترتب على المواجهة بين قوات الأمن والمواطنين اعتقال المئات من المشتبه فى تورطهم فى الاضطرابات يتوزعون على مختلف التيارات السياسية . كما ضرب الجيش الأردنى طوقاً أمنياً حول السفارة العراقية فى اطار اتهام بتورط العراق فى دعم أعمال الشغب .

وعلى صعيد آخر قام عدد من النواب الأردنيين ينتمى أكثرهم الى تكتل جبهة العمل الاسلامى بمقاطعة جلسات المجلس وهددوا بسحب ثقتهم من الحكومة ، كما رفعوا مذكرة الى العاهل الأردنى يناشدون سحب الجيش من الجنوب والافراج عن المعتقلين والاعداد لحوار وطنى يمهد لاجراء اصلاحات سياسية واقتصادية شاملة .

وقد تلقت المنظمة خلال الأزمة عشرات من الشكاوى تتعلق بالاعتقالات وسوء المعاملة . وأفادت الشكاوى أن عدداً من بين هؤلاء المحتجزين تدهورت حالتهم الصحية وأوردت حالات منها السيد تيسير الحمضى ، عضو المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الأردن، الذى كانت قد أجريت له عملية القلب المفتوح قبل فترة وجيزة وأنه يعانى من الضغط وبحاجة لمراقبة علاجية مستمرة .

كما أشارت الشكاوى الى تردى الحالة الصحية للسيد عماد غانم وذلك بعد مضى ثلاثة اسابيع على اضرابه عن الطعام ، وأصبحت حالته الصحية خطيرة ويخضع لعلاج متواصل.

كذلك اشارت الشكاوى الى ان أحد المعتقلين ، وهو المواطن عايد عودة الفراهيد ، ظل مكان احتجازه غير معروف ، وأن أهله قاموا بالبحث والسؤال عنه فى مختلف الأماكن التى يمكن أن يكون معتقلاً فيها ولكن دون جدوى .

وقد ناشدت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات الأردنية بسرعة اطلاق سراح هؤلاء المحتجزين أو تقديم ما يثبت تورطهم فى الأحداث الى محاكمة عاجلة وعادلة تتوافر فيها الضمانات القانونية للمحاكمة العادلة . كما دعت السلطات الأردنية للتقييد بأحكام المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان وبخاصة مدونة القواعد النموذجية الدنيا الخاصة بمعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين .

وقد رحبت المنظمة بقرارات الافراج التى شملت مئات من المحتجزين وجددت مناشدتها للسلطات الأردنية باطلاق سراح الباقين أو سرعة تحديد وضعهم القانونى ، واخلاء سبيل كل من لا تتوافر اتهامات محددة بشأنهم .

وقد تلقت المنظمة رداً من وزارة الداخلية الأردنية يفيد بأن المواطن عماد غانم قد تم الافراج عنه من قبل السلطات القضائية المختصة . وأن المواطن عايد عودة الفراهيد موقوف فى مركز اصلاح وتأهيل جويدة على حساب السلطة القضائية المختصة .

ليبيا / مالطة

المنظمة تطالب باجلاء مصير مواطن ليبى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى بشأن المواطن الليبى عبد المنعم رجب الذى توجه الى مالطا للحاق بزوجته السويسرية فى الفترة الأخيرة ، وقد انقطعت اخباره ولا أحد يعرف عن مصيره شيئا منذ ذلك الحين .

وقد أعلن عن العثور على شاب ليبى مقتول فى مالطة خلال الفترة الأخيرة .. وتتوقع الشكوى أن يكون هذا الشاب هو المتغيب عبد المنعم رجب .

وقد دعت المنظمة السلطات بمالطة للمساعدة فى البحث عن السيد عبد المنعم حتى يتم اجلاء مصيره ، انطلاقا من الدوافع الانسانية ، ووجدت تجاوباً من سفارة مالطة فى بحث الموضوع .

فلسطين :

السراج يوجه الشكر للمنظمة لمؤازرته فى محنته

جدد مجلس المفوضين للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ثقته فى الدكتور أياد السراج ، وأناط به مهمة رئاسة الهيئة لمدة عام آخر . ولقد تلقت المنظمة من الدكتور السراج خطاب شكر على مؤازرتها له فى محنته جاء فيه (بعد الديباجة).

" أحييكم وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل ما قمتم به من مجهود نحو اطلاق سراحى من الاعتقال الأخير فى سجون السلطة الفلسطينية والذى امتد ١٧ يوما . لقد كان هذا الاعتقال الأخير شديداً وقاسياً حيث تعرضت فيه للضرب الشديد والحجز فى زنزانة انفرادية قطع خلالها عنى الاتصال بالعالم ، وذلك بالإضافة الى المحاولات المضحكة لتلفيق التهم بتعاطى الحشيش وبضرب الشرطى الذى قام بضربى . لقد كانت تجربة مؤلمة ولكنها غنية بالمعرفة والخبرة ومن جوانب كثيرة حولها الله الى نعمة بعد أن أرادوها

محنة . وللأسف فقد استغل أعداء الشعب الفلسطينى هذه القصة كما أنها قد أحرجت الأصدقاء .

ان ايمانى بحق شعبى وكل الناس على هذه الأرض فى العيش بحرية وكرامة تحترم فيها حقوقهم لم يتزعزع ، وإنى سأعمل جاهداً مع اخوانى فى الوطن وفى الانسانية للمضى فى طريق تحقيق هذه الأمانى ذلك أنى أؤمن بأن السلام لن يتحقق إلا إذا كان مبنياً على أساس الاحترام والمساواة بين الناس وبين الشعوب".

المملكة المتحدة :

المنظمة تعرب عن قلقها من الضمانات المتاحة لمحاكمة المتهمين في قضية تفجير السفارة الاسرائيلية في لندن

بدأت فى لندن فى الأول من أكتوبر/تشرين أول محاكمة أربعة فلسطينيين وجهت اليهم تهم تتعلق بتفجيرات شهدتها العاصمة البريطانية فى يوليو/تموز ١٩٩٤ واستهدفت السفارة الاسرائيلية ومبنى منظمة خيرية يهودية . وهم ناديه ذكرى (٤٩ سنة) ووجهة اليها تهمة التسبب فى تفجير السفارة الاسرائيلية فى ٢٦ يوليو/تموز ١٩٩٤ ، وسمر العلمى (٣٠سنة) وهى مواطنة لبنانية من أم لبنانية وأب فلسطينى ، وجواد البطمة (٢٨ سنة) ومحمود نعيم أبو وردة (٢٥سنة) وقد وجهت الي ثلاثتهم فى صورة مشتركة خمس تهم هى التآمر لتنفيذ تفجيرات فى المملكة المتحدة، وحيازة مواد متفجرة .

وتثير هذه المحاكمة قلق المنظمة العربية لحقوق الانسان واهتمامها ازاء ما تلقته من شكاوى تتعلق بسلامة الضمانات والاجراءات القانونية حيال المتهمين . والتى تفيد بوقوع ممارسات شاذة حيال المتهمين في هذه القضية يمكن اجمالها فيما يلى :

١- أظهر توقيت الاعتقالات وجدولها الزمنى وإعادة الاعتقال، والاتهامات شكاً كبيراً في نوايا جهة الادعاء ولقد تم إعادة اعتقال إحدى المعتقلات . والتى كانت بالفعل تواجه المحاكمة . على أساس ادعاء مصطنع بأن التهمة الجديدة كانت منفصلة عن التهمة السابقة .وتم اعتقال شخص آخر واتهامه بالتآمر بعد أن ترك حراً لمدة ستة أشهر وأسبوع بعد أن تم اعتقال آخرين لنفس التهمة .

٢- كانت هناك تأخيرات متكررة وغير مقبولة في السماح بالاطلاع على أوراق القضية والأدلة مما صعب مهمة هيئة الدفاع .

٣- ضللت جهة الادعاء المحكمة في بعض الأحيان وذلك عندما لم تقرأ بيانات الشهود كلية او بصورة صحيحة ، بما في ذلك بيانات خبراء الطب الشرعى . كما تم عرض البيانات بعدم دقة مطلقة.

٤- عند استجواب الشهود والمدعى عليهم سأل بعض الموظفين اسئلة غير مقبولة ومثيرة ، يتعلق بعضها بالإنتماءات والإعتقادات السياسية والدينية ، حيث كان القصد منها اظهار دافع كاف للتورط او لتأييد الهجمات . وهذه السلوكيات لاتظهر فقط الافتقار للموضوعية وإنما ايضا تفترض وجود الذنب مسبقاً من قبل المؤسسات القضائية .

٥- خلقت الممارسات السابقة الذكر مناخاً من الخوف والرهبة داخل المجتمع العربى في لندن، أثر على العلاقات الاجتماعية للمتهمين، او رفض بعض الناس التعامل معهم خوفاً من الانتقام غير المباشر ، والمعاملة المشبوهة من قبل المؤسسات القانونية . بينما يظل المدعى عليهم ابرياء من التهم التى وجهت إليهم حتى يثبت خلاف ذلك .

٦- تعرض المتهمون لظروف سيئة جدا خلال الحجز لاتعطى في حد ذاتها اى بريق أمل للبراءة - وترك ذلك أثراً سيئاً على قدرة المدعى عليهم على التركيز وتنظيم انفسهم للدفاع كما ينبغى .

٧- رافق التحقيق العديد من الضغوط السياسية التى تزامل هذا النوع من القضايا أثرت على عدالة التحقيقات ، كما أتضح في بيان السفارة الاسرائيلية عند الاعتقالات التى تمت في شهر يناير/كانون ثان ، وفى اظهار الصورة الإعلامية للعرب على انهم إرهابيين .

ومن ثم أعربت المنظمة عن قلقها إزاء : إجراءات التحقيق والممارسات الترهيبية، وغياب المعايير المطلوبة من عدل وموضوعية، والاعتقاد المسبق بإدانة المدعى عليهم ، ومن ثم وجود مخاوف حقيقية من أن المدعى عليهم سيكون لهم محاكمة عادلة .

وقد ناشدت المنظمة السفارة البريطانية بالقاهرة للتدخل لدى سلطات الأمن البريطانية من أجل انهاء هذه المعاملات للمتهمين في هذه القضية التى تتعارض مع تقاليد العدالة البريطانية وخصت المنظمة بالاشارة الأنسة سمر العلمى المعروفة جيداً للمنظمة كشخصية محترمة ونشطة في مجال حقوق الانسان . كما أوكلت المنظمة لفرعها بالمملكة المتحدة ملاحظة المحاكمة .

وقد تلقت المنظمة رداً من السفير البريطانى بالقاهرة بأن تم مخاطبة السلطات المختصة بملاحظات المنظمة ، ووعد السيد السفير بمتابعة الموضوع واخطار المنظمة بما يستجد .

***

من مكتبة حقوق الانسان

Committe to Protect Jurnalists (CPJ), Dangerous Assignments, no 51,summer 1996.

أصدرت لجنة " حماية الصحفيين " فى صيف ٩٦ العدد رقم ٥١ من دوريتها الفصلية " مهام خطرة " والمعنية أساسا بحرية النشر فى العالم . وقد تناول هذا العدد بعض أوضاع حرية النشر فى ايرلندا ، وتقريراً لبعثة أوفدتها اللجنة لتقصى أوضاع حرية النشر فى اثيوبيا مزوداً بتوصياتها فى هذا الخصوص . كذلك استعرضت الفصلية المخاطر التى يتعرض لها الصحفيون فى البوسنة بعد توقيع

اتفاق دايتون . ونددت اللجنة ، على صفحاتها ، بحبس بعض الصحفين فى كرواتيا . كما أوردت الفصلية مجموعة من الأنباء عن حرية النشر فى نيجيريا ، وكوبا ، وتركيا ، وهونج كونج ، وركزت على القانون رقم ٩٣ المنظم للصحافة المصرية وذلك فى معرض متابعاتها لحركة حرية النشر فى العالم العربى .

IRCT , TORTURE , no 3, 1996

أصدر المجلس الدولى لتأهيل ضحايا العنف IRCT دوريته الفصلية الثالثة لعام ٩٦ : " التعذيب Torture " . وتحتوى الدورية، التى تقع فى ٢٩ صفحة ، على عدة موضوعات منها التعذيب فى السجون التركية ، والآثار النفسية للقمع السياسى فى الارجنتين ، والبحث عن طرق اكثر انسانية للتحقيقات فى السجون، والوسائل الادراكية والسلوكية للتعامل مع الناجين من العنف . كما غطت الدورية المؤتمر الدولى السابع للناجين من التعذيب . وبالنسبة الموضوعات الخاصة بالمنطقة يتناول العدد عرضاً لنتائج حوار لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مع الحكومة الاسرائيلية بخصوص بعض مواد قانون العقوبات الاسرائيلى الى جانب عرض لاحدث الكتب والادبيات الطبية الخاصة بالتعذيب .

وقد وزع المجلس ، مع هذا العدد ، ملحقاً خاصاً بالاضرابات عن الطعام ، وعنى بالاساس بالاطباء والمساعدات الطبية ، ويتضمن الملحق عدة مقالات حول الخلفية الطبية للاضرابات عن الطعام وبعض الارشادات عن المساعدات الطبية والقواعد الدولية الخاصة بالاضراب، مع عرض لبعض الوثائق القانونية الخاصة بذلك . وقد اشرفت على اعداد الملحق مؤسسة جوهانز واير JOHANNES WIER للصحة وحقوق الانسان ومقرها هولندا .

من المعروف ان هذه الدورية متخصصة فى تأهيل ضحايا التعذيب والوقاية منه وتصدر فى كوبنهاجن ، الدانمارك .

HUMAN RIGHTS WATCH AFRICA, BEHIND THE RED LINE: POLITICAL REPERSSION IN SUDAN , 1996

وراء الخط الأحمر : القمع السياسى فى السودان

أصدر مرصد حقوق الانسان فى افريقيا كتاباً جديداً فى مايو/آيار ١٩٩٦ يتابع وضع حقوق الانسان فى السودان منذ انقلاب يونيو/حزيران ١٩٨٩ وحتى الآن . ويستند فى ذلك الى مجموعة لقاءات مع المنظمات غير الحكومية سواء فى شمال السودان أو فى جنوبه فضلاً عن نظيراتها فى كينيا ومصر والولايات المتحدة . وينقسم الكتاب الى ثمانية أقسام تتوزع على ٤٣٤ صفحة . يقدم القسم الأول ملخصاً وافياً للكتاب مع مجموعة توصيات للحكومة السودانية والفصائل المتحاربة لوقف انتهاكات حقوق الانسان ، كذلك تطالب المنظمات السودانية غيرالحكومية والأمم المتحدة ولجانها المعنية بحقوق الانسان بالعمل على ضمان احترام حقوق الانسان . وتتناول الأقسام من الثانى الى السابع أوضاع حقوق الانسان المدنية والسياسية منذ انقلاب ١٩٨٩ مع الاشارة بالتفصيل لبعض حالات الانتهاكات . أما الجزء الثامن والأخير فيتناول آثار الحرب الأهلية على حالة حقوق الانسان بالسودان ومخالفات القانون الدولى الانسانى من جانب كل الأطراف المتحاربة .

NGLS, United Nations Non-Governmental Liaison . Service, Go Between , No 58 June - July 1996.

أصدرت (خدمة رابطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) NGLS العدد ٥٨ من دوريتها Go Between عن شهرى يونيو/حزيران ويوليو/تموز ١٩٩٦ . ويحتوى العدد ، الذى يقع فى ٢٠ صفحة ، على ثمانية أقسام ، يتناول القسم الأول أنشطة الأمم المتحدة مثل مؤتمر المستوطنات ، والجلسة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD . ومناقشات المنظمة الدولية حول ميزانيتها ، وما يدور فى صندوق النقد الدولى IMF من امكانية اعفاء بعض الدول من تسديد ديونها ، وتعرض القسم الثانى لأخبار الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل اجتماع المنظمات غير الحكومية وممثلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الرابطة الدولية للبيئة فى نيروبى لدراسة كيفية الاسهام فى التنمية " المستدامة " . كذلك عرض للمناقشات التى دارت بين ممثلى الأمم المتحدة للتنمية والمنظمات غير الحكومية عن أثر التحرير الاقتصادى على الحق فى العمل . وتعرض القسم الثالث لاخبار المنظمات غير الحكومية ومن بينها عدة مؤتمرات للمرأة ومقترحات المؤسسة الدولية لتنظيم الأبوة Parenthood IPPF الخاصة بحقوق جديدة للمرأة . وتناول القسم الرابع الاخبار الاقليمية مثل اجتماع البنك الدولى بالمنظمات غيرالحكومية فى آسيا ومؤتمر المنظمات غير الحكومية العربية للتنسيق فى العمل . وتعرض القسم الخامس لبعض الحملات الدولية لوضع ضوابط على عدة أشكال للتجارة المحرمة . ويركز القسم السادس على بعض التقارير مثل التقرير العالمى للموارد الذى يتناول التهديدات البيئية الدولية والمناخ ، وتقرير لمنظمة الصحة العالمية حول الأوبئة المعدية ، وثالث لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن التحديات التى تواجهها المدن فى القرن القادم. وتضمن القسم السابع مقالا للمدير التنفيذى لبرنامج الغذاء العالمى حول معاناة المرأة فى ظل أزمة الغذاء ، ثم عرض القسم الثامن والأخير لاحدث اصدارات الأمم المتحدة وتضمن جدولا بمؤتمراتها .

ومن المعروف أن هذه الدورية غير الرسمية تخص المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بسياسات وأنشطة الأمم المتحدة وتصدر من جنيف بسويسرا .

***

EARTHACTION, ACTIONKIT, AUGUST , 1996

EARTHACTION هى شبكة دولية خاصة بالبيئة ، والسلام والعدالة الاجتماعية ، تتكون من ١٥٠٠ جماعة وطنية تنتشر فى ١٤٢ دولة وهدفها تفعيل جهود المنظمات ، والمواطنين ، والصحفيين ، والبرلمانيين فى شتى أنحاء العالم بخصوص أبرز القضايا الدولية المثارة . وتصدر هذه الشبكة ما بين ٨ و ١٢ نشرة فى العام من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، وتوزع على المنظمات المشاركة لتعبئة أعضائها للعمل فى الموضوعات ذات الاهتمام الدولى .

ولقد صمم عدد أغسطس/آب من النشرة من أجل المساعدة على انهاء تصدير النفايات السامة من الدول الصناعية الى الدول النامية . وفى هذا السياق أوردت النشرة قائمة بالدول التى وقعت وصدقت على معاهدة بازل لحظر تصدير النفايات السامة ، وهى القائمة التى خلت من توقيع ٨ دول عربية هى : الجزائر وجيبوتى وفلسطين والعراق والسودان والصومال وليبيا وموريتانيا . على صعيد آخر تذكر انه حتى الآن لم تصدق أى دولة على التعديل الذى حدث على معاهدة بازل والذى يحظر تصدير النفايات السامة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) الى الدول النامية .

Nord-Sud XXI siecle, cahies Nord-Sud XXI ,No 12, Sep. 1996

أصدرت منظمة شمال - جنوب فى القرن الحادى والعشرين العدد رقم ١٢ من دوريتها " كراسات شمال - جنوب فى القرن الحادى والعشرين " بعنوان من أجل افريقيا أخرى ؛ من أجل قرن للشعوب " وذلك بتاريخ سبتمبر ١٩٩٦ . تحتوى الدورية التى تقع فى ١١٣ صفحة على مجموعة من المقالات لمفكرين افارقة وفرنسيين . تتعرض مقدمة الدورية للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن العنف والحروب، فى افريقيا. وتلفت النظر الى ضرورة توفير المعونة الانسانية لمواجهة " الجرائم الاقتصادية " التى تنتهك الحقوق الاقتصادية لشعوب افريقيا . أما المقالة الأولى فتتناول أهمية احترام الديمقراطية فى افريقيا لتعزيز حقوق الانسان والتأكيد على عدم قابلية الحقوق السياسية للتجزئة ، وتعرضت المقالة الثانية للجدل المثار حول اشكالية التمسك بالخصوصية والقومية الافريقية . أما الثالثة فتتناول قضية الديمقراطية والتنمية فى افريقيا وعلاقتهما بحقوق الانسان . وتناقش المقالة الرابعة الحقوق الصحية فى افريقيا واساليب العلاج التقليدية . ثم تدرس الخامسة مدى توفر الحقوق السياسية فى المجتمعات المتخلفة اقتصادياً وتطبق ذلك على مدغشقر . وتعرض الدورية دراسة اخيرة عن عملية المقرطة فى افريقيا والظروف المحيطة بها والتعديلات السياسية والدستورية اللازمة لانجاحها .

***

تابع من أخبار المنظمات العربية

المنظمة تشارك فى ندوة متخصصة لمناقشة القانون الدولى الانسانى وادخاله فى البرامج الدراسية للقوات المسلحة

تنظم الاكاديمية المالطية للدراسات الدبلوماسية والقوات المسلحة المالطية واللجنة الدولية للصليب الأحمر دورة تدريبية لعدد من كبار قادة القوات المسلحة فى دول البحر الأبيض التوسط لمناقشة القانون الدولى الانسانى وادخاله فى البرامج الدراسية للقوات المسلحة . وقد طلب المشرفون على الندوة أن يكون من بين المتحدثين مندوب عن المنظمة العربية لحقوق الانسان للتحدث عن وجهة النظر العربية تجاه تطبيق القانون الدولى الانسانى - وبصف خاصة اتفاقيات جنيف - فى النزاعات المسلحة فى ضوء التطورات الواقعة الآن فى الشرق الأوسط .

وقد كلفت المنظمة الدكتور أحمد محمد رفعت استاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام . وكيل كلية الحقوق بجامعة القاهرة (فرع بنى سويف) بحضور الدورة والقاء المحاضرة المطلوبة ، وموضوعها : القانون الدولى الانسانى .. وجهة نظر عربية .

اليونسكو تمنح أ. محمد الشرفى الجائزة الدولية للتربية

قرر السيد فريدريكو مايور المدير العام لليونسكو إعطاء "ميدالية كومانيوس" فى التربة للأستاذ محمد الشرفى وزير التعليم التونسى الأسبق وأول وزير تعليم فى العالم العربى يدخل حقوق الانسان فى مناهج التعليم فى المدارس والأستاذ محمد الشرفى كان رئيساً سابقاً للرابطة التونسية لحقوق الانسان وهو عضو فى مجلس ادارة المعهد العربى لحقوق الانسان بتونس وقد تسلم الأستاذ الشرفى الجائزة يوم ٤ اكتوبر/تشرين أول الجارى فى حفل أشرف عليه السيد مايور .

جمعية دولية تمنح جائزتها للدكتور منصف المرزوقى عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان

منحت الجمعية الدولية لمنع انتهاك حقوق الاطفال التابعة للأمم المتحدة جائزة كمب الدولية للدكتور منصف المرزوقى لدوره في الدفاع عن حقوق الانسان . ولقد تسلمت الجائزة ابنة الدكتور المرزوقى نيابة عنه بسبب سحب السلطات التونسية لجواز سفره .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان إذ تهنئ دكتور منصف المرزوقى بالجائزة الدولية فإنها تأمل أن ترد اليه السلطات التونسية جواز سفره فى أقرب فرصة .

***

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة العربية لحقوق الانسان في فلسطين

أسس أعضاء المنظمة العربية لحقوق الانسان جمعية بهذا الاسم في فلسطين ، ولقد اجتمعت الهيئة التأسيسية في الفترة بين ٥و١٢ يوليو/تموز لإقرار النظام الأساسي وانتخاب احد عشر عضواً لتشكيل الهيئة الادارية المؤقتة التي تمارس عملها لمدة عام بدءا من تاريخ الموافقة على تسجيل الجمعية . وفي ١٠ أغسطس/آب قامت الهيئة الادارية بتسمية د. مفلح أبو سويرح رئيسا للجمعية ، والاستاذ غازى الصورانى نائباً للرئيس ، ود. ياسر الشيخ على امينا للسر ، والاستاذ عبد الحليم الغول أمينا للصندوق . ويمثل قيام المنظمة اضافة لحركة حقوق الانسان في الوطن العربى مع اهمية خاصة تتبع من الحاجة الى التشديد على احترام حقوق الانسان الفلسطينى في مواجهة الممارسات الوحشية لسلطات الاحتلال الاسرائيلى . وقد اجتمعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالقاهرة مع د . مفلح أبو سويرح رئيس الجمعية واتفق على أن يتم تدشين التعاون بينهما بندوة حول " الديمقراطية وحقوق الانسان في فلسطين في ضوء المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية " تنعقد في الفترة بين ٢٢و٢٣ نوفمبر/تشرين الثانى المقبل.

المنظمة العربية لحقوق الانسان في المملكة المتحدة تؤبن الشاعر الكبير بلند الحيدرى

نظمت المنظمة العربية لحقوق الانسان في المملكة المتحدة حفل تأبين للراحل المغفور له - شارك فيه الاستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان، الذى استعرض في كلمته ، المواقف النبيلة والعطاء المستمر للراحل في مجال حقوق الانسان والدفاع عنها .. مذكراً بدوره الرائد عندما كان يشغل رئيسا للجنة الثقافة في النادى الثقافى العربى ، وكذا بدوره في كل المحافل والمؤتمرات التى شارك فيها من أجل ترسيخ الديمقراطية . وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى المملكة المتحدة قد نعت الفقيد للأمة العربية ، وبينت الخسارة الفادحة ، للمثقفين والمبدعين ودعاة حقوق الانسان بغيابه.

المعهد العربى لحقوق الانسان ينظم مؤتمراً حول دور التربية والتعليم فى تعزيز قيم حقوق الانسان فى الوطن العربى

فى اطار البرنامج البحثى حول دور التربية والتعليم فى تعزيز قيم حقوق الانسان فى الوطن العربى ، نظم المعهد لقاء للخبراء الذين كلفهم بالتنسيق لعملية تحليل محتوى الكتب المدرسية وذلك يومى ٢٣ و ١٩٩٦/٩/٢٤ فى عمان للتباحث فى الاشكاليات المنهجية التى اعترضت كل فريق بحثى وتحديد منهجية كتابة الدراسات القطرية ، وتحديد جدول أعمال المؤتمر العربى حول التربية على حقوق الانسان.

وقد تقرر عقد المؤتمر فى شهر مارس/آذار ١٩٩٧ فى بيروت، وذلك تحت رعاية المدير العام لليونسكو والمفوض السامى للأمم المتحدة المكلف بحقوق الانسان .

وسينظر المؤتمر فى قضية تدريس حقوق الانسان فى التعليم الرسمى . كما سيبحث توصيات بشأن مراجعة البرامج التعليمية بما يعزز حقوق الانسان فيها . وسيحضر المؤتمر ممثلون عن وزارات التربية في كل البلدان العربية الى جانب المنظمات غير الحكومية . وقد تولت الحكومة الأردنية تغطية نفقات اقامة الخبراء فى عمان فى اطار علاقتها المتميزة مع المعهد العربى لحقوق الانسان .

.. وينظم ثلاث دورات تدريبية

وفى اطار خطته التدريبية ، يعتزم المعهد العربى لحقوق الانسان تنظيم ثلاث دورات قطرية فى كل من الجزائر والأردن واليمن . وتهدف هذه الدورات الى تطوير مردود منظمات حقوق الانسان غير الحكومية المحلية وتثبيت فعاليتها الى جانب تلبية حاجياتها فى مجال التدريب وذلك عبر تطوير المعارف النظرية لدى كوادرها وتنمية مهاراتهم .

وسيشارك فى كل واحدة من هذه الدورات قرابة ٤٠ مشاركاً ومشاركة يعملون فى منظمات حقوق الانسان غير الحكومية المحلية . وقد حددت تواريخ الدورات كما يلى :

- دورة الجزائر من ٢٤ الى ٣٠ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٦ .
- دورة الأردن من ١١ الى ١٧ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٦ .
- دورة اليمن وسوف يتحدد تاريخ انعقادها (خلال سنة ١٩٩٧) .

المنظمة العربية لحقوق الانسان ❑ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ٩١ شارع الميرغنى ، مصر الجديدة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية . منطقة بريدية رقم ١١٣٤١ ، برقياً : بسيومان - مصر . فاكس : ٤١٨٥٣٤٦ ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨ ، بريد الكترونى AOHR @ LINK COM. eg ❑ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82.1211 Geneva 28 ❑ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، الأمين العام : محمد فائق . الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٥ دينار كويتى . الأردن ١٠ دينار أردنى، مصر ٣٠ جنيه مصرى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار العربية ٣٠ دولار . تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات بإسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود - جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland Account 201738. أو البنك الوطنى المصرى - فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥ - Alwatany Bank of Egypt/Sarwat , Account 581835